ضوء لنا

شهرية مستقلة تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

تموز 2015 العدد (23)

4 قتلى وجرحى في قصف هاون على قرية الجنينة
واشتباكات متكررة غرب بلدة عرى

6 توقف معركة عاصفة الجنوب التي أطلقت للسيطرة
على كامل مدينة درعا

28 أربع سنوات على بداية الثورة السورية
هل سيبقى الأسد على رأس السلطة

24 لقاء مع عصام الريس
العلاقة مع السويداء أزلية وأكبر من أن يضمنها فصيل عسكري

ملف العدد سوريا واقتصاد الحرب 1/ 2

14 النظام السوري يستمر باستيراد السلع الأساسية وإيران في مقدمة المصدرين

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد.. نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة
WWW.dawdaa.com dawdaa.syria@gmail.com WWW.facebook.com/dawdaanewspaper

رئيس التحرير
محمد ملاك

مدير التحرير
هالة درويش

سكرتير التحرير
يوسف شيخو

الأخبار المحلية
بالتعاون مع
مركز سويدا خبر الإعلامي
في المنطقة الجنوبية

ضوء
WWW.dawdaa.com
dawdaa.syria@gmail.com
facebook.com dawdaanewspaper

المركز السوري للصحافة و النشر
Syrian Center For Press & Publishing

اشتباكات في عرى وقتلى وجرحى بالهاون على الجنينة في السويداء ٤

توقف معركة "عاصفة الجنوب" التي أطلقت للسيطرة كامل مدينة درعا وخسائر للنظام في المدينة وريفها ٦

سوريا واقتصاد الحرب .. على طريق الانهيار الشامل ١٠

أزمة الحبوب وسياسة التجويع النظام يهدي قمح الحسكة للساحل ويعقد صفقات حبوب بأموال مجمدة ١٢

النظام السوري يستمر في استيراد السلع الأساسية وإيران في مقدمة المصدرين ١٤

واقع الصناعة في سوريا
منشآت مدمرة وأخرى منهوبة .. والنظام يستنجد بإيران لإنقاذه ١٦

استمرار "الجوع" والاستغلال والأمراض في المناطق المحاصرة وصفقات للتهريب عبر الحواجز والأنفاق ١٨

المصانع السورية تبحث عن مناطق "آمنة"
فشل للنظام والمعارضة في وقف هجرة الصناعيين ٢٠

"نفط" تنظيم "الدولة" يتحكم بمناطق سيطرة المعارضة في حلب وانخفاض سعر المازوت في كوباني ٢٠ ضعفاً ٢٢

الجبهة الجنوبية: نحضر إدارة مدنية لتولي مدينة درعا بعد السيطرة عليها
العلاقة مع السويداء "أزلية" وأكبر من أن يضمنها فصيل عسكري ٢٤

الجزيرة السورية .. صراع المشاريع وعبثية الحروب ٢٦

أربع سنوات على بداية الثورة السورية والأسد ما زال على رأس السلطة ٢٨

مومياء شادي عبد السلام ٣٠

بطل من واقع الثورة السورية ٣٢

صدر العدد السادس عشر من مجلة سيدة سوريا
WWW.saiedetsouria.com
سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمراة السورية
تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

اللاّجئون السوريون في لبنان

تركيا تُعالج أسنان مئة ألف طفل سوري في مخيماتها ومشروعٌ "ليبتسم السوريون"، أمريكا تمنح كلاً من اسماعيل الخطيب الطبيب السوري جائزة المقص الذهبي في جراحة القلب والرئة، ومالك جندلي الموسيقار السوري لقب المهاجر العظيم، أما في لبنان فيُسلّم اللاجئون السوريون إلى نظام الأسد لتعذيبهم وقتلهم، ومن يتبقى يعيش في معتقل كبير.

مستندةً لإفادات الضحايا، وشهادات أقاربهم، صور وفيديوهات، وإلى قرارات الحكومة اللبنانية وأجهزتها الأمنية، أو ملفات قيد المحاكمة في محاكم لبنان، إضافة إلى شهادات من بعض عناصر وضباط الأجهزة الأمنية اللبنانية، أصدرت المؤسسة اللبنانية للديمقراطية وحقوق الإنسان "لايف"، تقريرها الثاني فيما يخص اللاجئين السوريين في لبنان، وفيما أجملت "لايف" تقريرها أن لبنان معتقل كبير للّاجئين السوريين، ذكرت العديد من التفاصيل حول الظروف التي يعيشونها، والانتهاكات التي يتعرضون لها.

فاللاجئ السوري في لبنان حسب تقرير "لايف"، محروم من التقاضي في المحاكم وأمام الجهات الرسمية، بسبب عدم قانونية وضعه وعدم اكتمال أوراقه، أو بسبب الخوف والتهديد إن فعل، أيضاً هو محروم من حق العمل والانتقال، وذلك بقرار من الحكومة اللبنانية، كذلك محروم من السفر، ومحروم من العناية الطبية .

في الحقيقة لو أضفنا إلى هذا التعداد، الاعتقال والتعذيب والإهانة من الجهات الأمنية، وتحكُّم الميليشيات والمتنفذين دون حساب ولا رقابة، كنّا بصدد وضعٍ لا يقل سوءاً عن معتقلات نظام آل الأسد، حيث الانتهاكات والتجويع والقتل تحت التعذيب، ويضيف التقرير أن أوضاع اللاجئين في تدهور مستمر منذ أعوام .

في الفترة الأخيرة يُقترحُ ويُتداول قانونٌ بخصوص كفالة أشخاص على اللاجئ، ليحقَّ له التواجد والعمل والتنقل، واقتراح كهذا، ليس إلا آلية استعبادٍ للاجئ السوري من قبل مالكِ منزلٍ، أو رب عملٍ أو ساطٍ على لقمة العيش التي لا تُوفِّرُ إلا بشقّ الأنفس، كأنه (اللاجئ) ينقصه فوق كل ذلك التعسف من الحكومة والجهات الرسمية والأمنية، أن يُسرق من موالين وحلفاء للنظام السوري، ينظرون له كعدوٍ، وقع في مدى انتقامهم، بفخّ الحاجة والعوز، يسومونه أشكال الاستغلال والانتهاك، لم ينسَ أحدٌ الطفلَ عباس ذو الثلاثة أعوام، والذي يدربه والده على العنفِ والشجاعة! بضرب طفل سوريّ بعمر خمس سنوات، لاجئ يتم إجبارهُ تحت عنف الأب المجرم الموتور، على تلقي ضربات عباس مرغماً، بهذه العقلية الانتقامية والكيدية، تُحكمُ أوضاع اللاجئ السوري.

ويذكر المحامي نبيل الحلبي مدير المؤسسة معدة التقرير، أن القرارات ممنهجة، رسمياً للتضييق على اللاجئين السوريين، لتخفيف أعدادهم في لبنان، ودفعهم للعودة إلى سوريا، فإما أن يكونوا في لبنان بوضع معيشي صعب للغاية، وإما يعودون إلى سوريا.

ويضيفُ، بعد كل التضييق على اللاجئين في لبنان، تعتقل الأجهزة الأمنية من يملك جواز سفر ويريد مغادرة لبنان إلى دولة أخرى، في حال قبض عليه على أحد المنافذ الحدودية، ولم يتوفر على جوازه ختم الحدود السورية، مع علمها أن السوري الذي يفر إلى لبنان، يفرُّ مطلوباً ملاحقاً خوف القتل والاعتقال، كأن الأجهزة اللبنانية شرطي لدى النظام السوري، ويتابع، هناك جزء من لبنان ومن الحكومة اللبنانية مؤيدون

للنظام السوري، وينظرون للاجئين السوريين على أنهم جزء من المعارضة، وبالتالي يجعلونهم عرضة لانتقامهم، لكن التنسيق الأمني مع النظام من قبل ميليشيات لبنانية، هو السبب الرئيسي، حيث وصل بهذه الميليشيات اختطاف منشقين عن الجيش السوري، وتسليمهم للأجهزة الأمنية السورية.

فإن كنّا نقول أن هذه المواقف لا تشمل كافة اللبنانيين، فقد ظهرت أصوات عديدة من مفكرين ومثقفين وناشطين حقوقيين، تدافع عن حقوق اللاجئين السوريين، وتناصر قضيتهم وثورتهم، إضافة إلى حركات وتيارات وجهات، تقاسمهم العداوة ضد النظام في سوريا، إلا أنها لم تستطع أن ترد عنهم الحيف، ولا الأذى، فالدولة في لبنان منهكةٌ بقوة السلاح والترهيب من قبل ميليشيات طائفية، دولةٌ ضمن الدولة، وفاسدين في كل المواقع وعديمي أخلاق، ليس أسوأهم ميشيل سماحة ناقل المتفجرات بنية قتل لبنانيين لتدمير الاستقرار والسلم الأهلي، تنفيذاً لأوامر أجهزة أمن النظام السوري، ومن يذهب ليقتل السوريين الآمنين في بيوتهم في حلب وإدلب والزبداني ودمشق وريفها وكل أنحاء سوريا، لن يردعهُ خلق ولا دين عن سومهم العذاب وهم عزل هاربون في قبضته.

ويشير "الحلبي" أيضاً إلى أن العنصرية والتحريض على العنف تزايدتْ منذ آب العام الماضي، بعد مهاجمة مسلحين من سوريا، مواقع للجيش اللبناني، واختطاف جنود في منطقة عرسال المحاذية للحدود السورية، ويعللُ بتقصير المجتمع الدولي تجاه الحكومة اللبنانية في تقديم مساعدات مادية وغيرها، عدم قدرته على محاسبتها فيما يخص الانتهاكات بحق اللاجئين السوريين.

لكن لا بد من الانتباه إلى أن الجهات التي تعتقل اللبنانيين من داعش وغيرها، إما تردُّ على عنفٍ سبقَ، صدر عن ميليشيات لبنانية، أو هي جهات يحاربها السوريون أنفسهم، ويفرّون من جورها، وليس أدل على ذلك مما تفعله داعش بالسوريين، ثم إن أي تقصير من المجتمع الدولي، لا يبرر عمليات الابتزاز والاستغلال التي يتعرض لها السوريون والسوريات، ولا يبرّر شبكات التسول التي قوامها الأطفال السوريون، ورعاتها ومديروها الشرطة ورجال الأمن، فليس الفساد في لبنان مختلفاً عن الفساد الذي استحق ثورةً في سوريا.

ربما لا يكون من يستغل وضع اللاجئين السوريين في لبنان، من ذوي اللبنانيين في سجون صيدنايا وتدمر وأقبية غيرها من فروع الأمن التابعة لنظام آل الأسد، والذين زاد اعتقال بعضهم عن أربعين عاماً هناك، ناهيك عمن قُتل تعذيباً أو مات، فآل الأسد الذين طفح كيل السوريين بأذاهم وفسادهم أعداء للإنسانية جمعاء

رئيس التحرير

أخبار

اشتباكات في عرى وقتلى وجرحى بالهاون على الجنينة في السويداء

فريق تحرير ضوضاء

قتل ثلاثة مدنيين وأصيب آخر بجروح يوم الجمعة ١٠ تموز، بسقوط قذائف هاون على قرية الجنينة في السويداء، مصدرها مقرات تنظيم "الدولة الإسلامية" في تل فارة قرب القرية، حسب مراسل "ضوضاء."

ونقل المراسل عن ناشطين من القرية تحميلهم قوات النظام مسؤولية سقوط القذائف، حيث ذكرت صفحة تابعة لناشطين من الجنينة على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، أن قوات النظام أقامت سواتر وتحصينات قرب تل فارة قبل يوم، وأن التنظيم بدأ بإطلاق قذائف الهاون منذ ذلك الحين على المنطقة، إلاّ أن عناصر قوات النظام لاذوا بالفرار دون التصدي لمصادر النيران.

إلى ذلك، قتل مدنيان وجرح سبعة آخرين قبل أسبوع، بانفجار عبوة ناسفة وإطلاق رصاص، على الطريق قرب قرية شقا في ريف السويداء، وقال مراسل "ضوضاء" إن عبوة ناسفة انفجرت بجرار زراعي، ما أسفر عن مقتل مدنيين، قبل أن يطلق قناصة النار على مزارعين في المنطقة، ما أدى لجرح سبعة بينهم إصابات خطيرة، أسعفوا إثرها إلى مستشفى السويداء، وأضاف المراسل أن قذائف هاون أطلقت على تجمع للمدنيين في مكان الحادثة، تزامناً مع سقوط ثلاث قذائف مماثلة على قرية الحقف.

في سياق قريب، جرح مدنيان ظهر يوم الخميس ٢ تموز، باشتباكات بين مسلحين بدو، وشبان مسلحين غرب قرية عرى في ريف السويداء الغربي، حسب مراسل "ضوضاء"، الذي قال إن مجموعة مسلحة من البدو أطلقت نيران رشاشات آلية باتجاه مزارعين من قرية عرى، يقومون بحصاد القمح في منطقة الكوخ، ما أدى لاندلاع اشتباكات بين المجموعة وشبان مكلفين بمرافقة المزارعين في القرية، وتطورت الاشتباكات إلى إطلاق مسلحي البدو عدة قذائف هاون، أسفرت عن إصابة شابين إصابات طفيفة.

الجدير ذكره، أن اشتباكات في نفس المكان دارت قبل الحادثة بيوم، أسفرت عن جريحين وإحراق حصادة، إثر إطلاق مجموعة مسلحة من البدو النار من جهة قرية جبيب تجاه المزارعين، حسب مركز "سويدا خبر" الإعلامي.

في سياق آخر، تجمع شبان وأهال في ساحة تشرين بمدينة السويداء مساء يوم الإثنين ٦ تموز، هاتفين لبلدة القريا وسلطان باشا الأطرش، احتجاجاً على استمرار اعتقال "وسيم النمر" مطالبين بالإفراج عنه، حسب مراسل "ضوضاء" في المنطقة.

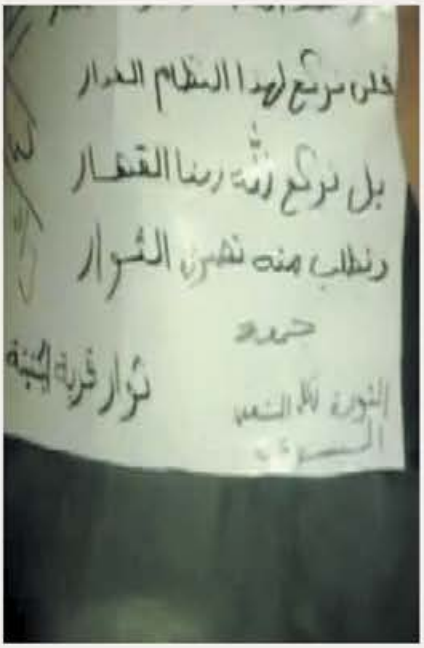

ونقل المراسل عن بعض المعتصمين، أن الشبان الذين اجتمعوا بنية قطع الطريق من وإلى فرع الأمن العسكري المتواجد قرب ساحة تشرين، فتشوا سيارات تابعة للفرع أثناء عبورها مكان تجمعهم، ورفضوا فض الاعتصام، رغم تدخل الشيخ "يوسف جربوع"، الذي قدم إلى المكان بطلب من الأمن.

ويجدر الذكر أن عشرات من الشبان استولوا على أسلحة عناصر الباب الرئيسي لمدخل فرع الأمن العسكري في منطقة القلعة بمدينة السويداء، إثر اشتباك بالأيدي، على خلفية محاصرتهم الفرع للمطالبة بالإفراج عن "النمر"، وأن الشبان المحتجين أنهوا اعتصامهم، استناداً إلى وعود من فعاليات ووجاهات محلية ومشايخ، بالإفراج عن "النمر" الذي يؤكد ذووه أنه محتجز في فرع الأمن العسكري، بعد اختطافه على يد دورية تابعة للفرع من سوق القريا التجاري، حسب ما نشرته صفحة "سويدا خبر."

كذلك، سار أهال وشبان في مظاهرة من أمام مبنى قيادة الشرطة في مدينة السويداء باتجاه بلدة قنوات في ١٨ الشهر الماضي، حيث منزل الشيخ "وائل الحجلي" حين إطلاق سراحه، حسب مراسل "ضوضاء"، وقال المراسل إن المظاهرة التي جمعت مئات، طالبت بإقالة المحافظ وقائد الشرطة، على خلفية اعتقال الشيخ "الحجلي" لساعات قبل إطلاق سراحه، وهو أحد أفراد "مشايخ الكرامة."

وكان مشايخ وشبان من المحافظة اعتصموا أمام قيادة الشرطة في المدينة، مطالبين بالإفراج عن الشيخ المعتقل، بتهمة قتل اثنين

من البدو، المتهمين بإطلاق قذائف هاون على مدينة السويداء، في حين أكد ناشطون أن القتيلين كانا معتقلين لدى قوات النظام.

من جانب آخر، اختطفت مجموعة مسلحة مكونة من خمسة أشخاص، صباح يوم الأحد ٢٨ حزيران، الشيخ "غالب الفهيد" شيخ عشيرة الجوابرة المقيم في منطقة المنصورة، واقتادوه باتجاه قرية عتيل مروراً بالطريق العام وحاجز عتيل التابع لقوات النظام، حيث سمح الحاجز لهم بالمرور إذ أن سائق المجموعة عسكري تابع لقوات النظام.

ونقل مراسل "ضوضاء" أن الشيخ "الفهيد" تمكن من فتح باب السيارة وإلقاء نفسه خارجها قبل أن يهرب، غرب المنطقة الصناعية، وتفيد الأنباء بتعرض الشيخ للاعتداء بالضرب من قبل عناصر المجموعة، والشيخ غالب الفهيد من العاملين على عودة البدو الذين رحلوا من مناطقهم مؤخراً، كما لعب دوراً بالمصالحة مع "مشايخ الكرامة."

وكان "رجال الكرامة" وقوى وشخصيات دينية وسياسية واجتماعية وأشخاص من محافظة السويداء، أصدروا بياناً مشتركاً يوم الإثنين ٢٢ حزيران، أدان حادثة مقتل ثلاثة شبان من البدو، محملاً مسؤولية قتلهم لجهات أمنية، واعتبر أن البدو سكان أصليين في السويداء، داعياً إياهم إلى عدم ترحيل عائلاتهم والبقاء آمنين في منازلهم.

وطالب البيان بتكليف لجنة أهلية مفوضة من العقلاء ورجال القانون من الدروز والبدو، لفتح تحقيق "شفاف ونزيه للكشف عن ملابسات الجريمة النكراء، وتقديم الجناة إلى قصاص عادل"، وفق تعبيره.

إلى ذلك، توجه عشرات الشبان الفارين من الخدمة الإلزامية في جيش النظام، صباح يوم الثلاثاء ٢٣ حزيران، إلى منزل الشيخ "وحيد البلعوس" في بلدة المزرعة بريف السويداء الغربي، ووضعوا أنفسهم "تحت تصرف رجال الكرامة، للدفاع عن الجبل ضد أي معتدٍ"، على حد تعبيرهم.

ونقل مراسل "ضوضاء" عن مصادر مقربة من رجال الكرامة، أن الشبان الفارين التحقوا بالخدمة قبل أيام بعد سماع تطمينات حول خدمة أبناء السويداء داخل المحافظة، وسلموا أنفسهم لثكنة سد العيّن، حيث تم فرزهم إلى الفوج ٤٠٥ في قرية المجدل أولاً، ثم إلى كتيبة الرادار في قرية الدور.

وقال الشبان إن الضباط التابعين لقوات النظام في كتيبة الرادار عاملوهم معاملة سيئة، وشتموهم واتهموهم بالخيانة، متوعدين بإرسالهم للقتال في قرى ريف درعا الشرقي، فما كان من الشبان وعددهم أقل من مئة، إلاّ أن فروا بسلاحهم الكامل من كتيبة الرادار متجهين إلى منزل الشيخ "البلعوس"، ليضعوا أنفسهم تحت تصرف رجال الكرامة.

أخبار

توقف معركة عاصفة الجنوب التي أطلقت للسيطرة على كامل مدينة درعا

وخسائر للنظام في المدينة وريفها

فريق تحرير ضوضاء

أطلقت "غرفة العمليات العسكرية المركزية" في درعا، يوم الأربعاء ٢٤ حزيران، معركة "عاصفة الجنوب"، التي تهدف للسيطرة على مدينة درعا كاملةً، حسب بيان مصور بث على "يوتيوب"، وقال الناطق باسم الجبهة الجنوبية، "عصام الريّس"، في تصريح لوكالة "سمارت" للأنباء، إن المعركة انطلقت بقصف تمهيدي، بهدف السيطرة على كامل مدينة درعا، مشيراً إلى استهدافهم "أكثر النقاط حساسية" كفرع الأمن السياسي والأتوستراد الدولي.

وأكد "الريّس" أن فصائل "الجبهة الجنوبية" تشكل الثقل الأكبر في العملية إضافة لفصائل أخرى تشارك إلى جانبها، لافتاً إلى أهمية الأتستراد الدولي الذي أعلن كمنطقة عسكرية، وأن السيطرة عليه تعني "تحرير مدينة درعا بالكامل."

في السياق، سيطرت فصائل غرفة عمليات "عاصفة الجنوب" يوم الخميس ٢٥ حزيران، على حاجزي السرو ورسلان في مدينة درعا، حسب بيان صادر عن غرفة العمليات، وذكرت وكالة "سمارت" للأنباء، أن ثمانية عشر مقاتلاً للجيش الحر قتلوا باشتباكات مع قوات النظام، خلال معركة "عاصفة الجنوب."

بالمقابل، قال مصدر من "الفيلق الأول" التابع لـ"الجبهة الجنوبية" يوم الجمعة ٢٦ من الشهر الماضي، في تصريح لوكالة "سمارت"، إن خسائر قوات النظام تجاوزت ٥٠ قتيلاً ومائة جريح، خلال الاشتباكات ضمن معركة "عاصفة الجنوب" في درعا، وأضاف "ابراهيم نور الدين" الناطق الإعلامي باسم "الفيلق"، أن من بين القتلى لقوات النظام ضابطان برتبة عميد، مؤكداً أنهم قطعوا طريق الإمداد لقوات النظام وطريق دمشق – درعا الدولي، كما سيطروا على حاجز ومبنى رسلان في درعا المحطة، وحاجز "السرو" شمال بلدة عتمان، الذي يعد البوابة الشمالية لمركز محافظة درعا.

الجدير ذكره، أن هذه المعركة توقفت بعد أيام من انطلاقها، وسط اتهامات لغرفة العمليات بالانصياع لتعليمات خارجية تقضي بوقف المعركة، في حين نفى المتحدث باسم الجبهة الجنوبية "عصام الريس" هذه الاتهامات وقال: "ما يتم تداوله عن ضغوط دولية أدت إلى وقف عمليات عاصفة الجنوب كلام غير واقعي وغير صحيح على الإطلاق، وهو مجرد إشاعات، فالمعارضة المسلحة والجيش الحر لم ترضخ في السابق لأي ضغوط خارجية، ولا يمكن لأي ضغوط أن تؤجل أو توقف أي تحرك عسكري نقوم به، فنحن لا نأخذ أي تعليمات من الخارج بخصوص العمل العسكري وأوامرنا تصدر من قادة عسكريين سوريين يعملون في غرفة عمليات داخل الأراضي السورية"، حسب ما نشر في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك."

من جانب آخر، قال مسؤول المكتب الإعلامي لحركة "أحرار الشام الإسلامية"، يوم الاثنين ٦ تموز الجاري، إن عشرات القتلى لقوات النظام سقطوا باشتباكات مع الحركة، بين بلدتي كريم وشعارة في درعا، وأضاف أن اشتباكات اندلعت بين عناصر "أحرار الشام" وقوات النظام، بعد محاولة الأخيرة مدعومة بعناصر من ميليشيا "حزب الله" اللبناني، التقدم باتجاه بلدة كريم في منطقة اللجاة بدرعا، انتهت بمقتل عشرات من عناصر المهاجمين، بينهم ضابط، وإعطاب دبابة، لافتاً أن قوات النظام انسحبت من المنطقة الواقعة بين بلدة كريم وبلدة شعارة، تاركة خلفها جثة ١٢ عنصراً بينهم ضابط، كما شوهدت سيارات إسعاف تدخل مدينة الصنمين.

وأشار المسؤول أن أهمية منطقة الاشتباكات تكمن في سعي قوات النظام، لقطع الطريق الوحيد لبلدة شعارة، وحماية حقل الرمي في بلدة كريم، حيث تتحصن قواته، إضافة لحماية أتستراد دمشق درعا الدولي.

وكانت فصائل عسكرية أعلنت يوم السبت ٢٠ حزيران، تشكيل "جيش الفتح" في المنطقة الجنوبية، بهدف "توحيد الصفوف بوجه قوات النظام"، حسب تسجيل مصور نشر

على موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب"، وجاء فيه أن "جيش الفتح" يضم كلاً من: "حركة أحرار الشام الإسلامية وجبهة النصرة وتحالف فتح الشام ولواء إحياء الجهاد وتجمع مجاهدي نوى ولواء أسود التوحيد ولواء أنصار الحق ولواء العمرين الإسلامي"، واعتبر أن "جيش الفتح" سيكون "رأس حربة في دفع قوات النظام، ونصرة المظلومين والمساعدة في تحرير الأسرى والمعتقلين."

في سياق قريب، أعلن "لواء شهداء اليرموك" يوم الثلاثاء مطلع الشهر الجاري، بدء معركة "فك الحصار" ضد "جيش الفتح"، في منطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي، حسب بيان نشر على الصفحة الرسمية للواء في موقع "فيسبوك"، وأوضح البيان أن اللواء سيبدأ المعركة ضد "جيش الفتح"، الذي يحاصر مناطق سيطرته منذ شهرين، مطالباً المدنيين أن يقفوا معه "صفاً واحداً ضد هذا العدوان"، على حد تعبيره.

إلى ذلك، قتل ١١ عنصراً لـ"جبهة النصرة" يوم الأحد ٥ تموز، خلال اشتباكات مع "لواء شهداء اليرموك" في بلدة نافعة بريف درعا الغربي، وحاولت فصائل "جيش الفتح في المنطقة الجنوبية" التسلل إلى بلدة نافعة، الخاضعة لسيطرة "لواء شهداء اليرموك"، حيث دارت اشتباكات بين الطرفين، قتل خلالها ١١ عنصراً من "النصرة" بينهم قياديان و"شرعي"، وجرح ١٥ عنصراً من فصائل "جيش الفتح."

ومن جانبه، قال "لواء شهداء اليرموك" العامل في درعا والمتهم بمبايعة تنظيم "الدولة الإسلامية"، يوم السبت ١١ تموز، إن "حصار جيش الفتح في المنطقة الجنوبية نحو ٤٠ ألف مدني في قرى منطقة حوض اليرموك في درعا، متواصل منذ نحو ثلاثة أشهر."

وأفاد الناطق الرسمي باسم اللواء، "أبو محمد اليرموكي" في تصريح لوسائل إعلام، أن قرى بيت آره وكويا وعابدين ومعربا وجملة والشبرق والمسربتية وصيصون، تخضع لحصار فصائل "جيش الفتح"، فيما نزح أهالي قرية عين ذكر جراء القصف والاشتباكات المتبادلة.

موضحاً أنه "لا توجد مساعٍ لإيجاد حل، بسبب تمسك دار العدل في حوران، بأن أي حل واتفاق يجب أن يكون عن طريقها"، وأن "لواء شهداء اليرموك لا يعترف بدار العدل"، معتبراً إياها "غير شرعية وظالمة"، كما أشار إلى "استعداد اللواء للخضوع لمحاكمة مكونة من وجهاء حوران"، مطالباً "الجميع بتحمل مسؤولياتهم لفك الحصار عن المدنيين وتحييدهم عن الصراع."

سياسياً، دان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في ١٦ حزيران، وقضى إثرها ٢٣ مدنياً (٢٠ طفلاً وامرأتين ورجل)، إضافة لسقوط عشرات الجرحى، جراء قصف الطيران الحربي بالصواريخ تجمعاً للمدنيين، أثناء خروجهم من أحد الجوامع في بلدة الغارية الشرقية، وطالب الناطق باسم الائتلاف "سالم المسلط" المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه المدنيين، و"الكف عن سياسة غض الطرف عن جرائم النظام"، وفق ما جاء على الموقع الرسمي للائتلاف.

تحقيق

"السويداء في الثورة"

فريق تحرير ضوضاء

أطلق مركز إعلامي في محافظة السويداء، على مدار شهر كامل، حملة تحت عنوان "السويداء في الثورة". وذلك في محاولة للتأكيد على مدى حرص أهالي المحافظة على الوحدة الوطنية، لا سيما بعد التوترات التي شهدتها المنطقة الجنوبية مؤخراً. ويوضح مدير الحملة، محمد ملاك، أن هذه المبادرة، التي أطلقها مركز "سويدا خبر" الإعلامي، جاءت في وقت "تعيش فيه مناطق بين محافظتي السويداء ودرعا نوعاً من التوتر والحساسية، جراء محاولات بعض المحسوبين على قوات النظام، وغيرهم، إطلاق النار على بعض الأشخاص وخطف آخرين".

سويداء خبر
swaida khabar

السويداء
#Alswedaa in Revolution
#السويداء-في-الثورة

وعلى ما يفيد ملاك، فان هدف هذه الحملة، التي أطلقت في الثاني عشر من تموز وحتى التاريخ ذاته في آب، هو التأكيد على "دور السويداء وناشطيها في الثورة، وما بذلوه من جهود وتضحيات". ويتابع قائلاً: "قدمت السويداء عشرات الضحايا تحت التعذيب، وعشرات الموظفين المفصولين من وظائفهم، ومئات المعتقلين والمضطرين لمغادرة البلاد، إضافة لأكثر من ٢٥ ألف مطلوب للخدمة الإلزامية رفضوا الالتحاق بقوات النظام"، على حد قوله. والواقع أن التاريخ الطويل للمحافظة في النضال ضد الظلم والاستبداد، يؤشر على حرص أبناءها على الوحدة الوطنية في سوريا. كما ان أهالي السويداء، المحافظة التي بقيت هادئة قياساً إلى مناطق أخرى، لم يترددوا في الانخراط ضمن صفوف المحتجين في كافة انحاء سوريا منذ العام ٢٠١١، وذلك للمطالبة بالديمقراطية والحرية وإسقاط النظام.

وبالعودة إلى تاريخ المحافظة، نجد أن أبناءها شاركوا، بشكل فعال، في الثورة السورية الكبرى ضد الانتداب الفرنسي على سوريا. كما لعبوا دوراً في الاستقلال السياسي للبلاد. وهنا يفيد الحديث عن الصدام بين أهالي السويداء والنظام السوري إثر موجة احتجاجات طلابية سنة ١٩٨٦، سرعان ما اتسعت بسبب التضييق الذي مارسته قوات الأمن آنذاك على المشاركين في ذكرى تأبين الزعيم سلطان باشا الأطرش. وحينها انتقم النظام من خلال الإهمال والتهميش الاقتصادي الذي مارسه ضدهم، فضلا عن الحصار الأمني الذي تم فرضه، وتم استدعاء الكثير إلى فروع الأمن، كما استطاع الأمن ضرب مفاصل البنية الاجتماعية شديدة الترابط عبر قيامه بتوظيف مخبرين وكتبة تقارير، على ما توضح تقارير إعلامية. ويرى القائمون على الحملة أن السويداء "استقبلت حوالي ٦٠ ألف نازح من مختلف مناطق سوريا، إضافة لعشرات المنشقين عن قوات النظام من أبناء المحافظة، بينهم مجندون وضباط". ويقول محمد ملاك، وهو مدير مركز "سويدا خبر"، إن "الحملة تضم نشاطات عدة، ميدانية تتمثل بتصوير أكثر من ١٥٠ لافتة وكرتونة تحمل شعارات الثورة وهتافات مظاهرات السويداء، وإلكترونية تتمثل بمنشورات الحملة على صفحة (سويدا خبر) في موقع فيسبوك، بينها صور ناشطين من مختلف مناطق البلاد يحملون شعار الحملة تضامناً معها، إلى جانب إعادة نشر فيديوهات لانشقاق ضباط ودبلوماسيين وقانونيين من السويداء، ومقاطع فيديو خاصة بالمظاهرات والاعتصامات".

وتتوجه حملة "السويداء في الثورة" إلى الشعب السوري عامة، بهدف "التأكيد أن السويداء جزء من ثورة سوريا، وأن الحراك

السلمي له مساحته، حتى في ظل الضغط الأمني وتقطيع المحافظة بالحواجز"، حسب وصف "ملاك".

وبدأت الحملة بنشاطات إعلامية، من ضمنها لقاءات مع إذاعات ومجلات ووكالات أنباء للحديث عن موضوعها وأهدافها، بالإضافة لمعرض صور لأبناء المحافظة الذين قضوا تحت التعذيب في سجون النظام. ويعتبر مدير الحملة أن أبرز العوائق التي واجهت التحضير للحملة وتنفيذها، هي المخاطر الأمنية التي يواجهها الناشطون.

وقال: "تصوير أكثر من ١٥٠ لافتة أو كرتونة، أمر شديد الخطورة، كل من يعيش في السويداء يدرك مدى خطورة إنجاز مثل هذا العمل"، إضافة إلى ضغط العمل الذي يواجه الفريق لنشر منشور كل ساعة على مدى شهر من الحملة.

ملف

سوريا واقتصاد الحرب .. على طريق الانهيار الشامل 2/1

أحمد يوسف

يجمع المراقبون أن سوريا هي الحلقة الأكثر تضرُّراً ضمن سلسلة حركات "الربيع العربي" على صعيدَيْ الاستقرار السياسي والمجتمعي، الأمر الذي سينعكس مباشرة على الحقل الاقتصادي في البلاد الذي تضرر إلى الحدود القصوى، بحيث أصبحنا أمام حالة مدمّرة في قطاعات الاقتصاد الوطني (زراعة وصناعة وتجارة)، فتحت الطريق أمام انهيار شامل مع استمرار الحرب.

بداية نفق اقتصادي مظلم

دخل الاقتصاد السوري خلال السنوات القليلة الفائتة مرحلة حانقة، متعرضاً لكافة العمليات الاقتصادية الحرجة، بعدما طالت الحرب كل الجسد الاقتصادي السوري. وخلال هذه الفترة الطويلة تلمّس الاقتصاديون محاولات فاشلة لحكومة النظام خلال العام ٢٠١٣، في محاولة منه امتصاص الصدمة التي نتجت عن سلوكه، والسعي بقواه المتهاوية إلى النهوض الجزئي. ذاك السلوك "الأرعن" ومحاولات احتواء النتائج التي أشعلها، أفضى باقتصاد البلاد إلى مجرد اقتصاد حربي، بعد أن تبيّن أن انتهاء الأوضاع في البلاد سيستغرق وقتاً طويلا لتغدو عندها الأولوية للاحتياجات الأساسية من غذاء ووقود في حدودها الدنيا.

مع انطلاق حركة الاحتجاجات في البلاد، تعرّضت سوريا لعقوبات وحصار اقتصادي كبير، أدّيا إلى زيادة مستمرة في سعر الدولار في مقابل الليرة السورية التي انتحت صوب انخفاض مضطرد أوجد حالة من التضخم الذي سيعبر عنه الارتفاع الجنوني في أسعار بعض السلع والمواد، مع فقدان بعضها، وشحها في أحيان أخرى، لا سيما منها قطاع المحروقات، وما خلفته من معاناة طويلة للأفراد في البيئات المحلية، فضلاً عن ارتفاع البطالة، وعدم قابلية المؤسسات الاستثمارية الصغيرة والكبيرة للعمل.. إلخ، كل ذلك نتج عنه تدهور في الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن السوري، ووفقاً لتقارير صادرة عن الأمم المتحدة فقد خسر الاقتصاد السوري جراء استمرار الحرب منذ ما يزيد عن الأربع سنوات نحو ٢٠٠ مليار دولار حتى نهاية العام الماضي، كما أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع نسبة الفقراء وفرص العيش الكريم لتفوق ٨٠% من مجموع السكان.

بهذا الشكل شهد الاقتصاد السوري تحولاً استثنائياً في مؤشراته الكلية جراء الأزمة التي تمرّ بها البلاد، حيث ألقت هذه "الأزمة" بظلالها على الموازنة العامة، والاقتصاد الكلي عامة، وضاعفت من حجم الضغوط على شبكة الأمان الاجتماعي الهشة من قبل، بفعل فشل منظومة الحكم والسياسات العامة التي انتهجها النظام لعقود خلت، الأمر الذي زاد من أعباء الدعم، ووسّع من نطاقه على نحوٍ عاد به قريباً من نموذج السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، رغم تغير اتجاهاته الأساسية.

في السياق، اعتبر باحثون اقتصاديون هروب رؤوس الأموال أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب المفتوحة، مقدراً ما خرج بنحو ٢٢ مليار دولار، وانكمش الاقتصاد السوري بما نسبته ٣٠% إلى ٤٠% في السنوات الأخيرة، وخروج ما يزيد على ٦٠% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج، وتتصدر الدول المستقبلة لرؤوس الأموال تلك كل من تركيا والعراق وألمانيا ومصر.. التي جذبت رؤوس الأموال، وقدّمت التسهيلات الكافية لإنشاء مشاريع استثمارية على أراضيها.

الحرب تدمر الزراعة

ألحقت الحرب الدائرة في سوريا، منذ ما يزيد عن الأربع سنوات، أضراراً بالغة باقتصاد البلاد من صناعة وزراعة وتجارة. وبحكم ريادة القطاع الزراعي في البلاد، فإن الضرر الذي لحق الزراعة كان الأكبر والأكثر اتساعاً في عموم البلاد، إذ شهدت الزراعة تراجعاً كبيراً، خلال السنوات الفائتة، بسبب تردي الوضع الأمني، الناجم عن المواجهات والاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة المسلحة، الأمر الذي أدى إلى حرمان كثير من العائلات من مصدر رزقها، وتزامن ذلك مع ارتفاع الأسعار، وبات تأمين الحاجات الأساسية الشغل الشاغل للمواطن.

ويعاني المزارعون في عموم المناطق الملتهبة من تردي الوضع الأمني، الذي يعيق تأمين مستلزمات الزراعة، إلى جانب احتكار التجار لتلك المستلزمات، وبيعها للمزارعين بأسعار مرتفعة جداً، حيث تشهد معظم بلدات وقرى المنطقة مواجهات بين قوات النظام والمعارضة، أدت إلى مقتل عدد من المزارعين، بالإضافة إلى مقتل عدد منهم برصاص قوات النظام أثناء عملهم في أراضيهم. كما ويعاني قطاع الزراعة من نقص المواد اللازمة للزراعة، من الأسمدة والأدوية الزراعية ومادة المازوت، إلى جانب فقدان الأمن الذي يعيق عمل الفلاحين، حيث لا يتجرأ كثير منهم للذهاب للعمل في أراضيهم، خوفاً من استهداف قوات النظام لهم. فبعد أن كانت أراضي الفلاحين منبتاً لمختلف أنواع المحاصيل، وتتصف بوفرة الإنتاج، بات فلاحو سوريا في مناطق المواجهات يجهدون لزراعة أراضيهم، في سبيل الحصول على قليل من

المحاصيل، التي يبيعونها لتلبية احتياجاتهم الأساسية، فيما هجر قسم من أولئك الفلاحين قراهم وبلداتهم، ونزحوا إلى مناطق أخرى هرباً من قصف قوات النظام.

في محافظة حلب التي تحولت إلى ساحة لحروب مفتوحة، انخفض الإنتاج الزراعي نتيجة صعوبات تواجه القطاع الزراعي، من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل البذار والأسمدة والمحروقات وغيرها، وعدم توافرها لدى المصارف الزراعية في المحافظة التي تحولت أساساً إلى إقطاعات حربية بين القوى المتحاربة إن مع النظام أو ما بين الفصائل العسكرية فيما بينها، وقد ظهر هذا التراجع في بعض المحاصيل بشكل واضح، حيث سجل القطن أدنى درجة تنفيذ بين المحاصيل بحوالي ١٥ بالمئة بمساحة ٤٥٠٠ هكتار، فيما يؤدي القصف الذي يقوم به النظام على المناطق الخارجة عن سيطرته إلى إحراق المحاصيل وتخريب الأراضي الزراعية، كما حصل من قبل في منطقة الحولة في حمص حيث التهمت نيران القصف العديد من المزروعات (ملفوف وشعير وخضراوات شتوية)، كما قتلت الحيوانات التي يربيها الفلاحون في تلك الأراضي. زد على ذلك أن معظم المحافظات الزراعية، وهي الرقة ودير الزور، تقع تحت سيطرة ما يسمى تنظيم "الدولة الإسلامية"، وكذلك أجزاء من جنوب محافظة الحسكة التي اعتبرت سلة الغذاء في البلاد بما تدر من إنتاج زراعي.

قطاع الصناعة في طليعة المتضررين

إذا انتقلنا من المؤشرات العامة إلى المؤشرات القطاعية، فيمكن القول إن القطاع الصناعي كان بدوره في طليعة المتضررين من الأزمة، ليس فقط جراء ما تعرضت له منشآته من تلف، بل أيضا نتيجة للعقوبات الغربية على النظام، والتي عانى منها الشعب السوري عبر تراجع قطاعات الإنتاج ومنها القطاع الصناعي، فقد تعثرت سبل التمويل المصرفي والقروض الائتمانية. كذلك، فرضت أزمة التصدير الطارئة نفسها على القطاعين الصناعي والزراعي على حد سواء، وثمة إدراك عام في سوريا وخارجها بأن الاقتصاد السوري كان يعتمد قبل الأزمة في جزء رئيسي من موارده على قطاع التصنيع، خاصة الصناعات النسيجية والغذائية والصيدلانية. وكان يُنظر إلى حلب باعتبارها إحدى المدن الصناعية الكبرى في الشرق الأوسط. وفي حقيقة الأمر، لم تكن حلب مجرد عاصمة للاقتصاد السوري، بل كانت أيضا مركز إمداد رئيسي لأسواق المنطقة. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك من سوق في العراق أو الدول الخليجية تخلو من المنسوجات الحلبية، أو المنتجات الغذائية المصنعة في حلب.

ليس هناك من أرقام وتقديرات دقيقة تقدمها الدراسات الخاصة بحجم الأضرار التي تعرض لها القطاع الصناعي السوري، وذلك يعود إلى أمرين: الأول، تباين المصادر المعتمدة. والثاني، اختلاف كيفية احتساب الأضرار، والبنود المنظورة وغير المنظورة فيها. في هذا الصدد، أشارت بيانات حكومة النظام إلى أن أضرار القطاع الصناعي بلغت حتى تشرين الثاني ٢٠١٣ قرابة المائة مليار ليرة (٤٨٣ مليون دولار) في القطاع الصناعي العام، و٢٣٠ مليار ليرة (١,١ مليار دولار) في القطاع الخاص. وبالطبع هذا التقدير واقعي، ذلك أن المنشآت الصناعية التي جرى تدميرها كلياً أو جزئياً في حلب وبقية المحافظات يقدر عددها وفق المصادر المختلفة بعشرات الآلاف، وهناك أيضا قضية الربح الافتراضي الضائع بسبب التعطل.

في السياق نفسه، واجه السوريون أزمة القطاع الصناعي بمنظومة إجراءات إدارية ومالية، منها تخفيض معدل الفائدة لجميع القروض الصناعية والتجارية والعقارية، وإعفاء مستلزمات الصناعة والمواد الأولية للصناعة من الرسوم الجمركية وكل الضرائب والرسوم الأخرى، وتخفيض نسبة مساهمة العامل ورب العمل في التأمينات الاجتماعية إلى ٥,١١%، وإعادة جدولة الديون المتعثرة للصناعيين والتجار في المصارف العامة والخاصة. وقد حدث تراجع كبير في قطاع التعدين والصناعة، فبعد أن كان ناتجه يساوي ٣٥٣ مليار ليرة (١,٧ مليار دولار) في ٢٠١٠، انخفض إلى ١٤١ مليار ليرة (٦٨١ مليون دولار) في ٢٠١٣، بدوره النفط المنتج بسوريا في النصف الأول من العام ٢٠١٤ بلغ ٣,١٦٤ ملايين برميل، بمعدل وسطي قدره ١٧ ألف برميل يومياً، وانخفاض يُقدر بـ١١ ألف برميل يومياً عن المعدل الوسطي للنصف الأول من العام ٢٠١٣، علماً بأن مستوى الإنتاج كان بحدود ٣٨٥ ألف برميل يوميا حتى آذار ٢٠١١ .

ملف

أزمة الحبوب وسياسة التجويع

النظام يهدي قمح الحسكة للساحل ويعقد صفقات حبوب بأموال مجمدة

مجيد محمد

يعرف القطاع الخاص الزراعي بأنه ذاك القطاع الذي يشمل المشروعات الزراعية، بشقيها النباتي والحيواني، وشركات تجارة وتصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وشركات تسويق المنتجات الزراعية، وشركات التصنيع الزراعي. في حين يعرف القطاع الزراعي التعاوني بأنه مجموعة الجمعيات التي يتحد بها المزارعون فيما بينهم من أجل التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترضهم من حيث توفير مستلزمات الإنتاج المختلفة وخفض تكاليفه، وتسويق المنتجات الزراعية وتأدية بعض الخدمات الاجتماعية وفقاً للمبادئ التعاونية.

في العام ١٩٥٨، أصدرَ رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر القانون رقم /١٢٩/. الناظم لعمل الغرف الزراعية، والذي عرّف الغرف الزراعية بأنها "مؤسسات خاصة ذات نفع عام وشخصية اعتبارية هدفها خدمة المزارعين وتقديم العون لهم في أعمالهم الزراعية". كما حدد القانون مهام وأهداف الغرف الزراعية التي تصب بمجملها في خدمة المزارعين. وبدأت الغرف الزراعية تمارس نشاطاتها في خدمة المزارعين. أما حافظ الأسد فأحدث الاتحاد العام للفلاحين عام ١٩٧٤ (والذي ضم تحت مظلته كافة الجمعيات الفلاحية التعاونية)، وجعل رئيس الاتحاد عضواً دائماً فيما يسمى القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

تعتبر المحافظات الشرقية (الحسكة – الرقة – دير الزور)، الأكبر إنتاجاً للمحاصيل الاستراتيجية. ولعل الأسد الأب كان يهدف إلى ربط جماهير الفلاحين بنظامه عبر ربطهم بهذا الاتحاد الذي جعله سيفاً مسلطاً على رقاب الفلاحين، وأمسك هذا الاتحاد بمفاصل الزراعة التعاونية في سوريا من تأمين مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ومبيدات انتهاءً بتسويق المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والقطن والشوندر السكري والشعير لصالح الدولة (لاحقاً تم إلغاء تسويق الشعير عبر الدولة)، وحتى تربية أغنام (العواس) وتصديرها تم ربطها بالجمعيات الفلاحية التعاونية، التابعة للاتحاد العام للفلاحين. ومن أبرز المحاصيل الاستراتيجية التي يجبر النظام على الفلاحين توريدها للمؤسسات الحكومة هي القمح والقطن وفي فترة من الفترات كان الشعير أيضاً. وفي حال بيع هذه المواد بعيداً عن مؤسسات الدولة، فإن الدولة كانت تغرم المزارع بمبالغ مالية كبيرة.

تجفيف سهل الغاب.. نتائج مدمرة

برزت فكرة تجفيف الغاب في العهد الروماني حين تم تحويل مجرى نهر العاصي في القسم الأسفل من الغاب بفتح قناة مستقيمة شمال القرقور بطول ١١٠٠ متر. لكن الفكرة لم تنفذ كلياً، وبرزت من جديد خلال حكم السلطان عبد الحميد أواخر العهد العثماني، لكنها أيضاً لم تكتمل، إلى أن تم استحداث مؤسسة لإدارة مشروع الغاب عام ١٩٥١، بعد حصول سوريا على استقلالها. وفي نيسان ١٩٥٢، قامت مؤسسة إدارة مشروع الغاب بإجراء الدراسات اللازمة لتجفيف مستنقع الغاب. وبنتيجة هذه الدراسات تم استكمال كسر العتبة البازلتية في القسم الأسفل من الغاب عام ١٩٥٦، بعرض ١١ . ٣٠ متراً وعمق ٤ . ٦ أمتار. وتم تصريف المياه تماماً عام ١٩٥٨. فتحول مستنقع الغاب إلى سهل خصب تم توزيع أراضيه لاحقاً على الفلاحين عام ١٩٦٩ بموجب قانون الإصلاح الزراعي.

النتائج الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة لتجفيف مستنقع الغاب، لم تمنع حدوث انخفاض كبير في الرطوبة النسبية في وسط البلاد نتيجة انخفاض معدل التبخر، الأمر الذي جعل مناخ المنطقة شبه جاف صيفاً. كما أدّى التجفيف إلى تراجع تغذية الطبقة العليا من المياه الجوفية الصالحة للزراعة والشرب التي تمتد على عمق ٥٠ . ٧٠ متراً عن سطح الأرض، وتحتها طبقة المياه الجوفية الغنية بالمياه الكبريتية. وقد امتد هذا التأثير على مساحة تصل إلى ١٠٠ كيلومتر شرقاً ولأكثر من ١٢٥ كيلومتراً جنوباً وشمالاً، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة السهل (٤٢٥ ألف هكتار).

خلال المراحل الأولى من تنفيذ المشروع ظهرت آثار تجفيف المستنقع، حيث تراجع هطول الأمطار اعتباراً من منتصف الخمسينيات وتوالت في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد وعمّ الجفاف، ما أدى إلى القحط وعدم نمو المحاصيل البعلية من قمح وشعير، وعدم تجدد النباتات الرعوية السنوية، فانعكس ذلك على الثروة الحيوانية.

ما حدث فعلاً في الغاب، هو أنه انتشر تملّح الأراضي نتيجة قلة مياه الري وضعف تصريفها

وارتفاع درجات الحرارة، وهذا ما أدى إلى صعود الأملاح وتركزها في الطبقة السطحية من التربة بسبب التبخر والخاصية الشَعْرية. وفي دراسة نُشرت عام ٢٠١٢، بيّن باحثون من جامعة تشرين والهيئة العامة للبحوث الزراعية أن العجز المائي الحالي في الموازنة المائية لـ "سهل الغاب"، يبلغ ١٣٧ مليون متر مكعب في السنة، وهو ناتج عن خفض تدفق نهر العاصي إلى النصف نتيجة بناء السدود عليه، إلى جانب تغيير الخواص المائية والبيئية لحوض العاصي بفعل تجفيف "مستنقع الغاب" ومشاريع الري التي تبعته.

واقع اليوم.. أزمات الحبوب وسياسة التجويع

بدلاً من أن يساهم تدهور الاقتصاد في إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، حسب وجهة نظر كثير من المعارضين السوريين، والمتابعين للشأن، استغل الأسد سلاح الأزمات المعيشية لإرهاق الشعب، فنشر الفقر والمرض والخراب، ودمر البنية الصناعية والزراعية والتحتية، ليطيل عمر نظامه. واستخدم حرب التجويع لإحباط السوريين، فحول نصف شعبه ما دون خط الفقر وأدخل ٦٠% منه إلى دائرة البطالة، وتزايدت معاناة الشعب في ظل الصمت الدولي على جرائم الأسد، واضطر ملايين السوريين للهجرة، وتعرض الآلاف للموت غرقاً في البحر المتوسط، بعد أن ضاقت بهم بلاد الجوار و"الأشقاء".

تبدلت سوريا التي كانت تصدّر وتخزن خمسة ملايين طن من القمح سابقاً، فانتقلت إلى المجاعة واستيراد القمح وندرته. إذ لم تزد التوقعات عن إنتاج ١,٧ مليون طن من القمح لهذا الموسم، إثر تراجع المساحات المزروعة من١,٧ إلى ١,٢ مليون هكتار، أي بانخفاض اقترب من ٣٠%. ويأتي تراجع المحصول، بسبب الجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج، مع الحرب الدائرة منذ نحو ثلاثة أعوام. ويعتبر حجم محصول القمح هذا العام، الأسوأ منذ ٤٠ عاماً. يذكر أن سورية كانت تنتج نحو ٣,٥ مليون طن قبل عام ٢٠١١ توزع نحو ٢,٥ مليون طن منها على المخابز وتعزيز "احتياطها الاستراتيجي"، لكن نسبة المخزون تراجعت إلى نحو ١٠% عما كانت عليه قبل الثورة، بحسب تصريح لوزير الزراعة في حكومة النظام، وليد الزعبي.

وتشير منظمة "الفاو" إلى أن سوريا استوردت ١,٣ مليون طن من الحبوب، من بينها ٨٩٠ ألف طن من القمح، بين تموز ٢٠١٣ وشباط ٢٠١٤. في حين تقول المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب السورية إن "صفقات استيراد القمح ارتفعت من ٥٥٠ ألف طن عام ٢٠١٢ إلى ٢,٣ مليون طن عام ٢٠١٣، وجل المستوردات جاءت من دول في منطقة البحر الأسود.

صفقات حبوب بأموال مجمدة

تحت ضغط الحرب والأزمة الإنسانية المتفاقمة، يحاول النظام السوري الاستفادة من أموال مجمدة في حسابات مصرفية خارجية لتغطية مشترياتها من المواد الغذائية بما في ذلك القمح. وسوريا مقبلة بسبب الحرب على أسوأ حصاد للقمح منذ ما يقرب من ثلاثة عقود رغم خطة بشار الأسد لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية بهدف تفادي أثر التحركات الغربية لعزل حكومته وإضعافها من خلال العقوبات. وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي بشدة بعد أن كانت تقدر قبل الحرب بما بين ١٦ و١٨ مليار دولار.

وفي فترة ما بعد "الثورة"، أصدرت مؤسسات سورية سلسلة من المناقصات لشراء قمح وسكر وأرز بكميات كبيرة. وأظهرت وثائق أن من شروط المناقصات أن يتم السداد من حسابات مجمدة عبر استثناءات من الدول التي فرضت العقوبات المالية. الهدف من هذه الصفقات، حسب العديد من المصادر التجارية، كان لاستغلال الحسابات المصرفية المجمدة. وأوضحت المصادر التجارية أن بعض الحسابات المصرفية المجمدة موجودة في دول أوروبية من بينها فرنسا وايطاليا. علماً أن المواد الغذائية ليست خاضعة للعقوبات الدولية، لكن عقوبات مصرفية وقرارات بتجميد أرصدة وأصول من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الحرب، خلق مناخاً جعل من الصعب على بعض الشركات التجارية أن تبرم صفقات مع دمشق.

وقال الناطق باسم وزيرة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين اشتون، في تصريح سابق لها، عَقب الأحداث السورية "التجارة في السلع الإنسانية مثل الدواء والغذاء والسلع الغذائية مع سوريا ليست ممنوعة ولا توجد قيود على مدفوعات هذه الصفقات. ومن الواضح أن أي صفقات يجب أن تحترم كل البنود الأخرى للعقوبات". وأضاف أن أحد البنود التي تنظم التعامل مع سوريا لدى الاتحاد الأوروبي يقضي بأنه "يجوز الإفراج عن أرصدة أو موارد اقتصادية مجمدة إذا اقتضت الضرورة لأغراض إنسانية". ويقتضي ذلك الحصول على إذن من السلطات في البلد الذي يقع فيه البنك.

تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق

ملف

النظام السوري يستمر في استيراد السلع الأساسية

وإيران في مقدمة المصدرين 2/1

يوسف شيخو . ضوضاء

بدأت تزداد حاجة حكومة النظام السوري إلى الاستيراد خلال السنوات الأخيرة، مع تغيرات في قائمة الدول التي تستورد منها، حيث هيمنت إيران بصورة ملحوظة بعد أن كانت سلعها نادرة في السوق السورية قبل اندلاع الثورة. وهنا يمكن التطرق إلى اتفاقية التجارة الحرة التي وقعها النظام السوري مع إيران في العام ٢٠١٢؛ ونصّت على خفض الحواجز الجمركية تدريجياً؛ بحيث لا تزيد عن حدود ٤% مستقبلاً، وهو ما استُهدف من خلالها، آنذاك، رفع حجم التبادل التجاري إلى ملياري دولار في الأعوام التالية، حسبما افاد به مسؤولون إيرانيون.

وإذا ما عدنا إلى العام الفائت، نجد أن مجموع مستوردات سوريا، بحسب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة النظام، تجاوز ٦,٥ مليار دولار أميركي منذ بداية العام الفائت وحتى منتصف تشرين الأول الماضي. وشملت مستوردات العام ٢٠١٤، مادة السكر الأبيض التي شكلت ٤%من نسبة المستوردات، فيما بلغت قيمة المواد الأولية المستوردة الخاصة بالصناعة ١٥٠ مليون دولار، مشكلة نسبة تقارب ٢%من قيمة المستوردات. كما تم استيراد القمح، والذرة والأرز، فضلاً عن الزيوت بقيمة ١٣٦ مليون، إضافة إلى الأسمدة الزراعية بقيمة ٩ ملايين دولار.

وهيمنت على قائمة دول الشرق الأوسط المصدرة إلى سوريا، في العام الفائت، كل من إيران وتركيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر. وبلغت قيمة مستوردات سوريا من إيران للعام الفائت، حوالي ٢,٦ مليار دولار أمريكي، مشكلة نسبة ٣٤%من الحجم الكلي للمستوردات السورية. وأهم المواد المستوردة من إيران كانت "الأدوية الطبية النوعية غير المصنعة في سوريا كأدوية السرطان، بالإضافة لاستيراد العديد من المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية السورية. كذلك المواد الأولية الغذائية المستوردة، بموجب خط التسهيل الائتماني الإيراني، كالرز، السكر، الشاي، المعلبات وغيرها الكثير من المواد". كما بلغت مستوردات سوريا من لبنان لهذا العام، قيمة ٤٠٠ مليون دولار، مشكلة ٥,٣%من حجم المستوردات السورية، ومرتفعة بأكثر من ١٠٠% عن العام ٢٠١١، حيث سجلت ١٩٠ مليون دولار. في حين بلغت المستوردات من الصين نحو ٣٠٠ مليون دولار، بنسبة ٤%من حجم المستوردات.

استيراد القمح

حتى العام ٢٠١١، كانت سوريا تنتج نحو ٣,٥ مليون طن من القمح في المتوسط سنوياً، وكانت حكومة النظام تشتري حوالي ٢,٥ مليون طن من تلك الكميات. لكن خلال السنوات الأخيرة الفائتة، فقد النظام سيطرته على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ما أدى إلى انخفاض المشتريات المحلية بنحو النصف. وهنا برزت الحاجة إلى القمح، حيث تحدثت تقارير أن لدى النظام

كميات من القمح من واردات سابقة ومن محصول محلي تكفي احتياجات الاستهلاك حتى منتصف عام ٢٠١٥، وأن استيراد مليون طن ضروري لدعم احتياطها الاستراتيجي.

وسبق أن كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام، ومنذ شباط ٢٠١٤، أنّ الحكومة تستورد يومياً ٤ آلاف طن من مادة الطحين، بسعر ٥٨ دولاراً للطن. وبيّنت مؤسسة الحبوب في حكومة النظام، أنها تنوي استيراد ١٥٠ ألف طن قمح طري، ضمن إطار خطتها للعام ٢٠١٥. وفي الأول من نيسان، قالت الحكومة إنها تتفاوض على اتفاق استثنائي لمقايضة ١٠٠ ألف طن من القمح الصلد السوري المنشأ بالكمية نفسها من القمح اللين من ايطاليا.

وتفيد الإشارة إلى أن مراكز التجميع التابعة لمؤسسة الحبوب في حكومة النظام، تقلصت من ١٤٠ مركزاً قبل العام ٢٠١١، إلى ٣١ مركزاً فقط هذا العام، وتم شراء نحو ١٧ ألف طن فقط من قمح الرقة في مركز تجميع في العاصمة دمشق.

الأدوية

لم تكن سوريا تستورد إلا ٧ بالمائة من الأدوية النوعية قبل العام ٢٠١١. إلا أنها تستورد اليوم ٢٠ بالمئة من الأدوية، حسبما أكد نقيب الصيادلة، محمود الحسن. ويغطي الدواء الذي تنتجه سوريا اليوم ٨١ بالمائة من حاجة السوريين في حين كان يغطي سابقاً ٩١%. ويشير الحسن إلى أن سوريا لا تصدّر الدواء الآن إلا للعراق حيث كانت تصدره إلى ٥٢ دولة. كما تعاني البلاد من نقص في العديد من أنواع الأدوية، لاسيما تلك الخاصة ببعض الأمراض المزمنة كالسرطان والسكري وأمراض القلب.

ويرى نقيب الصيادلة أنّ سعر الدواء المنتج محلياً لم يتغير عن سعره سابقاً وبالتالي يعتبر خاسراً، وهو ما يدعو إلى العمل على إعادة التسعير خاصة أن كلفة انتاجه ارتفعت، مبيناً أن العمل على رفع جزئي لأسعار الأدوية المحلية يعتبر ضروري، وبمثابة دعم للصناعة وأفضل من الاستيراد. أما بالنسبة لأسعار الأدوية المستوردة، فيتم تسعيرها وفقاً لأسعار السوق، في حين أن وزارة الاقتصاد تحدد

أسعار بعض الأنواع، حسب ما بيّن نقيب الصيادلة.

الأرز والزيوت والأبقار

كانت حكومة النظام أعلنت هذا العام عن مناقصة عالمية لشراء ٦٣٦٠ طناً من الأرز. كذلك بلغت كميات الزيت النباتي التي استوردها النظام، بموجب الخط الائتماني الإيراني، حوالي ١٣ ألف طن، و٥ آلف طن من السمن النباتي. وقال مصدر مسؤول في حكومة النظام، إن الكميات المتعاقد على استيرادها من شركات إيرانية لمصلحة مؤسسات التدخل الإيجابي التابعة لوزارة التموين هي ٢٠ ألف طن زيت و٢٠ ألف طن سمن.

واللافت ان سوريا تستورد أبقاراً للمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً. وذكرت وزارة الزراعة التابعة للنظام أن ذلك "سيساهم بشكل كبير في وضع عجلة عمليتي التربية والانتاج بالطرق الصحيحة وينعكس بشكل إيجابي على الثروة الحيوانية...". ويأتي هذا القرار بعدما أعفى مرسوم رئاسي استيراد الأبقار من الرسوم الضريبية ما يسهل العملية. وأكدت الوزارة أن السبب وراء هذا المرسوم هو "تعرض ثروتنا الحيوانية لأضرار كبيرة جراء الأعمال التخريبية والنهب والسرقة...". والتي تسببت "لانخفاض عدد الأبقار وضياع عدد كبير من الأبقار ذات القيمة الوراثية العالية والإنتاجية المرتفعة وتسبب بانخفاض كميات الحليب المنتج ومشتقاته واللحوم". ما دفع الحكومة لتسهيل عملية الاستيراد للرد على احتياجات المجتمع.

استيراد السيارات

يفيد تقرير صدر عن "المديرية العامة للجمارك" في حكومة النظام، مؤخراً، بأنه تم استيراد ٨٧ ألف سيارة سياحية إلى سوريا خلال ٢٠١٠، بينما تم استيراد ٤٦٠٠ سيارة خلال الأعوام الثلاث الماضية. وبحسب أصحاب شركات تجارة واستيراد السيارات في دمشق، فأنه ورغم خفض الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي على السيارات المتوسطة والصغيرة، فإن الأسعار استمرت بالارتفاع نتيجة ارتفاع سعر الدولار وعدم استقراره. وهناك سبب آخر يؤدي للإحجام عن الاستيراد وهو تذبذب سعر الصرف من فترة إلى أخرى، وهو ما يجعل المستورد غير قادر على تحديد سعر متوقع للسيارة عند تثبيت طلب الاستيراد، وخصوصاً أن الأمر يحتاج إلى عدة أشهر، وفق أصحاب هذه الشركات.

تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق

تحقيق

واقع الصناعة في سوريا

منشآت مدمرة وأخرى منهوبة .. والنظام يستنجد بإيران لإنقاذه 2/1

فريق تحرير ضوضاء

ليس سراً القول إن قسماً كبيراً من المنشآت الصناعية في سوريا، دمر بشكل كامل، جراء الحرب الدائرة في البلاد. حيث تهدمت مئات المصانع والمعامل، كذلك نهبت كميات كبيرة من الآلات والأجهزة في هذه المنشآت، وخاصة في محافظات حلب وحمص وريف دمشق، إلى درجة بات فيه النظام السوري، (وكذلك فصائل المعارضة التي تسيطر على مساحات من البلاد)، بات يعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجات المواطنين، وحتى المنتجين من المواد والسلع الخام ونصف المصنعة والجاهزة، إذ قفزت نسبة المستوردات المصنعة إلى ٧٧% من إجمالي المستوردات في العام ٢٠١٤، بعد أن كانت لا تتجاوز ٥٠% قبل العام ٢٠١١. فيما لم تتجاوز قيمة الصادرات، بسبب تراجع الإنتاج المحلي وتراجع تنافسية السلع المنتجة، إلى ١,٨ مليار دولار العام الماضي مقابل ١١ ملياراً عام ٢٠١٠، وذلك حسب مصادر في حكومية النظام.

والواقع تكبّدت المدن الصناعية الأربع (عدرا، حسياء، الشيخ نجار، دير الزور) خسائر كبيرة، وفقد عشرات آلاف العمال وظائفهم. وكانت حكومة النظام السوري أعلنت عن العمل على تنفيذ منطقتين صناعيتين جديدتين في محافظة اللاذقية، وفق صحف رسمية. وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية الأولى ٢٧٥ دونماً فيما تبلغ مساحة الثانية ٣٥٠ دونماً. وتم تخصيص ٢٠٠ مليون ليرة للبدء بالتنفيذ وتم "استملاك الأراضي اللازمة لهما ومعظمها أملاك دولة". لكن يبقى كل هذا في سياق سياسة "الترقيع". التي ينتهجها النظام، بعيدا عن أي رؤية واقعية أو قدرة على إعادة الحياة إلى ما دمر في ظل الحرب المستمرة بالبلاد.

الصناعات النسيجية والدوائية

تعرضت صناعة النسيج لعثرات عديدة قبل بدء الاحتجاجات ضد النظام السوري، أدّت إلى انخفاض إنتاجها بسبب عدم قدرتها على المنافسة أمام البضائع المستورة من تركيا، ودول أخرى، حيث ساهمت الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين حكومة النظام وتركيا بإغلاق عدد كبير من الورشات الصغيرة والمتوسطة التي فقدت أي أمل لها بالمنافسة، فتراجعت هذه الصناعة، بسبب عدم تقديم أي حماية لها من قبل النظام. وخلال السنوات الأخيرة، تعرض قطاع الغزل والنسيج إلى شبه تدمير، وحرق وسرقة وتدنت نسب التنفيذ لخطط الإنتاج. وفي أيار الفائت، أظهرت دراسة أعدها المكتب التنفيذي للاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج التابع لحكومة النظام، أن نسبة تنفيذ إنتاج قطاع الغزل والنسيج بلغت خلال العام الماضي ١٧ بالمئة فقط من المخطط له، بسبب نقص المادة الأولية، وهي القطن، وانقطاع الكهرباء، حيث بلغت قيمة الإنتاج الجاهز المخطط في قطاع الغزل والنسيج ٤٧,٣ مليارات ليرة خلال ٢٠١٤، وبلغ الإنتاج الفعلي ٨,١٥ مليار ليرة. وذكرت الدراسة أن قيمة التوقفات وصلت إلى ٣٣,٣ مليارات ليرة، ولو أُضيفت للإنتاج، لأصبح معدل التنفيذ ٨٧,٥ بالمئة.

وعزت الدراسة أسباب التوقف لانقطاع التيار الكهربائي الذي كلف ١٢,٧ مليارات ليرة، ولغياب عمال الإنتاج وكلّف قرابة ٨,٦ مليارات ليرة، ولعدم توافر المادة الأولية (القطن) وكلف أكثر من ١٢ مليار ليرة. كما عزت أسباب عدم تنفيذ الخطة الاستثمارية لـ٢٠١٤، إلى عدد من الأسباب، منها عدم موافقة وزارة المالية في حكومة النظام على البدء بتنفيذ مشاريع جديدة، والتركيز على المشاريع التي تزيد نسبة المباشرة فيها عن ٦٠ بالمئة. ومن الأسباب أيضاً ارتفاع سعر الصرف، الذي انعكس على أسعار الآلات وتراجع الإنتاج، وتمركز مقار أغلبية الشركات في "مناطق ساخنة".

وكانت الصناعات النسيجية التقليدية تسهم بنسبة ٤٦,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، و٨ بالمئة من مجمل الصادرات، وتشغل ٣٠ بالمئة من القوة العاملة في الصناعة، ووصل عدد منشآت القطاعات الصناعية النسيجية قرابة ٢٤ ألف معمل من جميع الأحجام، إضافة إلى شركات مصنعة غير مسجلة، وأيضاً ٢٧ شركة نسيج تابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، حسبما ذكرت تقارير اقتصادية.

كذلك تأثرت الصناعاتُ الدوائية بشكل كبير، وتراجعت هذه الصناعات في وقت ازدادت فيه حاجة المواطن إلى هذا القطاع. وجزء كبير من هذه الصناعة يعتمد على استيراد المواد الأولية والافتقار إليها بشكل خللا في سوق الإنتاج. وارتفاع تكاليف الإنتاج بالتوازي مع ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي، بشكل كبير، سبب ضرراً على أرباح معامل الأدوية نتيجة ارتفاع الكلفة. ويطالب أصحاب المعامل الدوائية حكومة النظام بضرورة إيجاد حلول للحفاظ على الصناعة الدوائية الوطنية وعلى الكوادر البشرية المؤهلة في هذا المجال وضمان استمرار تغطية معظم حاجة السوق من الدواء المحلي.

وسبق أن أعلنت مصادر في وزارة الصناعة في حكومة النظام السوري، أنه "تم التوافق بين الجانب السوري والإيراني على مذكرة التفاهم حول مشروعات دوائية بـ١٥ مليون دولار عبر الخط الائتماني الإيراني". وأضافت المصادر، وفقا لموقع "الاقتصادي" السوري، أنه "تم توجيه المذكرة إلى الحكومة بناء على اجتماع اللجنة الفنية السورية الخاصة بموضوع الصناعات الدوائية، مع المستشار الأعلى للجنة العلاقات

الاقتصادية السورية الإيرانية، حيث تم الاتفاق على مشروع معمل (سيرومات) وعلى خط الشراب الخاص، إضافة إلى الأدوية البشرية نصف المصنفة". وكان النظام وقع مع إيران، في أذار الماضي، اتفاق تعاون في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة وزيادة الاستثمارات المشتركة. ولا يخفى أن إيران تعتبر من أكثر الدول الداعمة للنظام السوري، سياسياً ومالياً، في حين تتهمها دول وأطراف معارضة بدعمه عسكرياً ولوجستياً أيضا، الأمر الذي تنفيه طهران.

قطاع النفط

تفيد دراسة حديثة نشرها المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاتام هاوس" في لندن، حول الاقتصاد السوري، بأن الدمار الذي لحق بالاقتصاد السوري "يصعب فهمه" من خلال سرد الأرقام وحدها. وبحسب الدراسة، بلغت ذروة الإنتاج النفطي السوري ٦٠٠ ألف برميل يومياً تقريباً خلال عقد التسعينات، لكنّ انخفاضاً تدريجياً طرأ ليصل معدل الإنتاج إلى نحو ٣٨٥ ألف برميل يومياً في ٢٠١٠. وكان السبب الرئيس لهذا الانخفاض في حينه، محدودية إنتاجية الحقول وعدم اكتشاف حقول جديدة كبيرة تعوّض ما يجري إنتاجه.

لكن مستوى الإنتاج تدهور في شكل ملحوظ في العام ٢٠١١، إذ فُرض حظر على استيراد الأدوات الاحتياطية والمعدات لقطاع النفط، وانسحبت كبرى الشركات العاملة مثل "شل" و"توتال". وفقدت قوات النظام سيطرتها على الحقول في الشمال والشمال الشرقي وحوض الفرات. وأدت هذه التطورات إلى تدهور مستوى الإنتاج الحكومي إلى نحو ١٦٤ ألف برميل يوميا في ٢٠١٢، ونحو ٣٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١٣، وتقريباً ١٠ آلاف برميل يوميا فقط في ٢٠١٤. ويعود السبب الرئيس للتدهور الإنتاجي، إلى توسّع سلطة المعارضة المسلّحة في شرق البلاد. وعلى رغم استمرار سيطرة النظام على حقول الحسكة المهمة، وإدارتها مع القوى الكردية، إلا أن خط الأنابيب الرئيس لنقل نفط الحسكة غرباً، يمر في منطقة الرقة التي سيطرت عليها المعارضة ثم تنظيم "الدولة الإسلامية"، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الخط بعد تعرّضه لأضرار جسيمة. وعمل النظام على تعويض خسارة حقول النفط في تلبية الطلب المحلي في مناطق سيطرته، باستعمال الإمدادات النفطية الإيرانية.

غياب مواد الطاقة

حذرت وزارة البيئة في حكومة النظام من الاستخدام العشوائي للفحم البترولي والفحم الحجري. جاء ذلك بعد تزايد استخدام هذه المواد لتعويض افتقار البلاد لمواد الطاقة اللازمة في الصناعة وتوليد الكهرباء والتدفئة. حيث هناك عجز في عدم توفر الوقود. وسمحت حكومة النظام لأصحاب المنشآت الصناعية باستيراد مادة الفحم البترولي والحجري، لاستخدامها ضمن منشآتهم حصراً، ووفق الحاجة الفعلية اللازمة لطاقتها الإنتاجية. وجاء هذا السماح بناء على اقتراح من وزارة النفط لسد حاجة السوق المحلية، بعد توقف مصفاة حمص عن إنتاج الفحم البترولي منذ بداية ٢٠١٣. وربما يسد الاستخدام المتزايد للفحم الحجري في إنتاج الكهرباء نقص الغاز والنفط. إلا أن استخدام الفحم الحجري يعتبر سبباً رئيسياً في تلوث الهواء وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون، لا سيما أن وسائل الحد من آثاره السلبية مكلفة ولم تثبت جدواها.

سرقة المنشآت

تعد قضية السرقات التي طالت المنشآت الصناعة، العامة والخاصة، موضوع جدل، في ظل غياب الأدلة عن الجهات التي تورطت في هذه السرقات، وعدم توفر البيانات والأرقام الموثقة حول الموضوع. وسبق أن شككت المعارضة السورية في الرقم الذي أعلنت النظام السوري في العام ٢٠١٣، بشأن تعرض "نحو ألف معمل (مصنع) في مدينة حلب للسرقة والنقل إلى تركيا". مؤكدة أن "الرقم لم يتعد عشرات المعامل"، مشددة على أن "المعامل المفككة لم تخرج خارج الحدود". وكانت وزارة الخارجية والمغتربين في حكومة النظام السوري أكدت في رسالتين متطابقتين وجههما إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة، تعرض نحو ألف مصنع في مدينة حلب للسرقة والنقل إلى تركيا، بمعرفة تامة وتسهيل من الحكومة التركية. وفي المقابل، نفى مصدر رسمي تركي الاتهامات السورية، معتبرا أن النظام السوري "يلقي بدعابات ترق إلى السخافات".

وسبق أن تحدثت تقارير محلية وناشطون من حلب، قيام فصائل من "الجيش الحر والهيئة الشرعية" في العام ٢٠١٣، باقتحام كافة المقرات العسكرية لتشكيل "غرباء الشام"، بقيادة المدعو حسن جزرة، في المنطقة الصناعية بالشيخ نجار، وذلك "ضمن حملة لإيقاف عمليات السرقة التي تتم للمصانع أولاً والممتلكات العامة والخاصة ثانياً...". وكان الكثير من الصناعيين والمدنيين عبروا عن معاناتهم من ارتكاب عناصر هذا التشكيل "لسرقات كبيرة لسياراتهم وأموالهم ومصانعهم"، بالإضافة إلى سرقة مواد النحاس وأسلاك الكهرباء الخاصة بالمعامل. وذكرت التقارير أن عمليات السرقة لم تقتصر فقط على "غرباء الشام"، بل ضبطت جهات أخرى في حالات سرقة للمعامل والممتلكات، مثل كتائب "أحرار منغ" الذين حاولوا مهاجمة حرس المنطقة الصناعية سابقاً، وكتيبة "أحرار الصاخور" وكتيبة "شهداء الثورة" و "لواء النصر"، الذين ساندوا "غرباء الشام" في محاولة لإفشال عمليات الجيش الحر و"الهيئة الشرعية".

تحقيق وتحقيق تحقيق وتحقيق تحقيق وتحقيق تحقيق وتحقيق تحقيق وتحقيق

ملف

استمرار "الجوع" والاستغلال والأمراض في المناطق المحاصرة

وصفقات للتهريب عبر الحواجز والأنفاق 2/1

خالد زياد . ضوضاء

لا تزال المناطق المحاصرة في سوريا تعاني أوضاعاً إنسانية مأساوية، على كافة الصعد، ومع كل يوم جديد، تتوسع مساحة هذه المناطق وتزداد معاناتها. فمنذ أن خرجت المدن والبلدات "الثائرة" عن سيطرة قوات النظام، سعت الأخيرة إلى فرض حصار خانق على تلك المناطق، وذلك انتهاجاً لسياسة العقاب الجماعي، حيث لم تميز بين مسلح ومدني، بين طفل ومسن، وكأنها تجسد المقولة المتداولة في أوساط الموالين لها "الجوع أو الركوع". فالحصار المستمر على كثير من المناطق منذ ما يقارب الثلاث سنوات، بات ينذر بكوارث إنسانية حقيقة، حيث عبرت الكثير من المنظمات الدولية بأن ما يحدث في سوريا يكاد يكون أسوأ مأساة إنسانية في القرن الحالي. والحصار، كغيره من الأساليب المتبعة في الحروب، أفرز العديد من النتائج التي فاقمت من معاناة المدنيين، انسانياً، إلى ظواهر الاستغلال واحتكار السلع والتحكم بأسعارها.

إن نهج الحصار المفروض في سوريا، والمرافق لسياسة الأرض المحروقة، خلف آلاف الضحايا، أكثر من ثلثهم أطفال، وذلك نتيجة الجوع وسوء الرعاية الطبية. إذ تعاني جميع المشافي والنقاط الطبية (مع ندرتها في بعض المناطق) من نقص في جميع أنواع الأدوية والمواد الطبية، وخاصة الإسعافية، حيث قضى الكثير من الجرحى بسبب غياب أبسط وسائل الإسعاف السريع. كما يعاني أصحاب الأمراض المزمنة مثل "مرضى الضغط والسكري" وغيرها، (تعتبر من الأمراض التي تحتاج لمتابعة ودواء بشكل منتظم) من نقص العلاج، بالإضافة إلى انتشار الأمراض السارية كالتيفوئيد والجرب والسل وغيرها.

أما الوضع التعليمي في هذه المناطق، فليس أفضل حالاً من الوضع الصحي. فمعظم المدارس مدمرة أو طالها القصف، ويتخوف الكثيرون في تلك المناطق من إرسال أبنائهم للدراسة إضافة إلى نقص الكادر التعليمي والكتب، ويعمل الكثير من المعلمين بدون رواتب أو برواتب ضئيلة حرصاً على سير العملية التعليمية، الأمر الذي أدى إلى تسرب ملايين الأطفال من التعليم.

جنوب دمشق

تعيش مناطق جنوب دمشق، حصاراً شديداً، وخلّف هذا الحصار في مخيم اليرموك وحده نحو ١٧٨ ضحية، بينهم ٦٣ طفلاً على الأقل. وبالرغم من أن النظام أعاد فتح أحد الحواجز في المنطقة منذ ما يقارب الأربعة أشهر، إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيئاً. إذ يعتبر الكثير من نشطاء المنطقة بأن الحصار اختلف في شكله أما في المضمون فكل شيء مازال على حاله. والواقع، تحسّن الوضع المعيشي في جنوب دمشق المحاصر، تدريجياً، مع بداية الشهر الرابع بعد عودة فتح حاجز (بيبلا - سيدي مقداد)، الحاجز الوحيد الفاصل بين المنطقة المحاصرة والعاصمة دمشق.

وتدفقت المواد الغذائية إثر فتح الحاجز ودخول المساعدات الإغاثية المقدّمة من منظمات دولية مثل "الأونروا" والهلال الأحمر السوري، ومؤسسات إغاثية محليّة، وهو ما جعل حركة الأسواق في جنوب دمشق تعود بشكل تدريجي إلى حالتها الطبيعية قبل إغلاق الحاجز، وأصبحت أسواق ساحة الكشك في يلدا، وشارع العروبة في مخيم اليرموك، وسوق مفرق بيبلا-بيت سحم، أسواقاً تتوفر فيها شتّى المواد الغذائية.

ومع العرض اليومي للمواد الغذائية انخفضت الأسعار بشكل كبير، لتصل إلى ضعف أو ضعفي سعرها الطبيعي في العاصمة دمشق، حيث بلغ سعر كيلو الأرز الواحد قبل فتح الحاجز ٥٠٠٠ ليرة سورية، بينما وصل سعره مع بداية شهر رمضان المبارك إلى ٣٠٠ ليرة سورية للكيلوغرام الواحد. وفي السياق، يقول الناشط "أبوعبيدة"، إن "المأساة لن تنتهي بفتح الحاجز. فما الذي يعنيه دخول المواد الغذائية وليس لدى الناس المال لشراء السلع، ألا يحق لنا أن نسأل من الذي كان يتحكم بأسعار السلع عندما كان الحصار مطبقاً؟ كيف وصل سعر كيلو الأرز إلى ٧٥٠٠ ليرة سورية؟ كيلو العدس وصل في بعض الأحيان إلى ٥٥٠٠ ليرة؟ كوز الصبارة من أجل بضع قطرات ماء وصل سعره إلى ٧٥٠ ليرة. الناس استنزفت كل ما لديها خلال سنتين ونصف من الحصار، بينما كان الآخرون ينعمون بكل شيء، كل شيء كان موجوداً في مستودعاتهم وعلى موائدهم وأطفالنا تموت من الجوع والمرض."

نستنتج هنا أن وفرة المواد الغذائية في أسواق جنوب دمشق لم يغيّر شيئاً من حال الأهالي المحاصرين، وذلك لعدم توفّر الموارد المالية،

حيث لا عمل، ما يعني أن شكل الحصار اختلف ليس إلّا. فقد كان الحصار مرتبطاً بالطعام والشراب سابقاً، وبات حصاراً مرتبطاً بالمال. قلة الموارد المالية وفي أكثر الأحيان انعدامها لدى العوائل في أحياء جنوب دمشق، يجعل من حجم المعاناة يتفاقم يومياً، ويحول المواد الغذائية التي تدخل في هذه الأثناء باعتبار حواجز النظام غير مغلقة، حكراً على طبقة معنية من العائلات المرتبطة غالبا بتشكيل عسكري أو سياسي ما هنا أو هناك. ومن جهة أخرى ستكون في اللحظة من اللحظات (تلك المواد) مشروعاً للاحتكار من قبل تجار الأزمات والحصار، وهم كثر، وذلك بهدف بيعها في لحظة إغلاق قادمة للحواجز بأضعاف مضاعفة عن سعرها الحقيقي للعوائل المحاصرة.

انقاذ الوضع الانساني في جنوب دمشق يحتاج إلى عمل جبار، وخاصة المتعلق بوضع الأطفال، وفق الهيئة الطبية الموحدة هناك، وذلك نتيجة تصاعد الإصابة بمرض التيفوئيد بين الأطفال خلال الأسابيع القليلة الماضية، ما ينذر بكارثة في منطقة أكثر من نصف سكانها أطفال.

الغوطة الشرقية

مع نهاية العام ٢٠١٢، بدء الخناق يضيق حول الغوطة الشرقية، التي تمثل رئة دمشق، ليكتمل بعد ذلك حصارها بشكل كامل وإغلاق جميع المعابر المؤدية إليها، إضافة إلى القصف المتواصل عليها. وتفيد تقديرات المكتب الإغاثي الموحد للغوطة الشرقية بأن عدد السكان المحاصرين هناك، حالياً، يبلغ أكثر من ١,٢ مليون نسمة في أكثر من ٦٠ بلدة وقرية، بينها دوما، حرستا، زملكا، عربين، حمورية، المليحة...)، ولكن هذا العدد في انخفاض نتيجة التهجير والقتل. ويمثل الأطفال الموجودون هناك ما نسبته ٤٠%من تعداد السكان الحالي ويتوزعون على الشكل التالي: الأطفال دون الرضاعة ٤٠% - دون العشر سنوات ٣٥% - فوق العشر سنوات ٢٥%. في حين تقدر نسبة الأيتام من بين هؤلاء، أكثر من ٢٠%.

ومع استمرار الحصار في هذه المناطق، لم تعد سراً مسألة التهريب عبر الحواجز والأنفاق، إذ تثبت كثير من شهادات المدنيين العالقين في المنطقة عن اتفاقات بين الطرفين، المعارضة المسلحة وقوات النظام، لتهريب كميات كبيرة من المواد الغذائية وغيرها عبر حواجز وأنفاق معروفة لسكان المنطقة، وذلك لقاء مبالغ مالية

متفق عليها، وهو ما سمح للبعض في التحكم بأسعار تلك السلع ورفعها أضعافا عن سعرها الطبيعي. وهنا يكون الحديث عن الاتجار بمعانة الناس في المناطق المحاصرة. فظاهرة تجار الأنفاق والمعابر والعملات دفعت بالغوطة الشرقية للخروج عن صمتها وتنظيم فعاليات احتجاجية مستمرة، طالبت الفصائل العسكرية هناك بالكف عن التحكم بأرزاق الناس وتسليم المعابر والأنفاق لإدارة مدنية. هذه الاحتجاجات التي شهدت في بعض منها إطلاق للرصاص الحي على المتظاهرين، خلّفت عدد من القتلى والجرحى. وفي السياق، يقول "أبو محمد الدمشقي"، وهو ناشط إعلامي في الغوطة الشرقية، إن "من يتحكم بالأنفاق والمعابر قوى عسكرية معروفة في المنطقة، ومعروفة تلك الأسعار التي يفرضونها، سواء لعبور الأشخاص أو السيارات"، موضحاً أنه "توجد في المنطقة ثلاثة أنفاق على الأقل، واحد مخصص لعبور الأشخاص، والأخرين لعبور السيارات والسلع بأنواعها بالاتجاهين، وبالاتفاق بين الطرفين"، وفق قوله.

الغوطة الغربية

تضم الغوطة الغربية عدداً من البلدات المحاصرة وأخرى وقعت اتفاقيات مصالحة مع النظام. ومن البلدات المحاصرة داريا والمعضمية وزاكية. وبدأ الحصار يضيق حول داريا وما حولها في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع دخول العام ٢٠١٣، أطبق النظام حصاره بشكل كامل على المدينة فدمرها تدميراً شبه كامل. وتعد داريا من أكثر مناطق المحاصرة تعرضاً للقصف، حيث يستهدفها النظام بالبراميل المتفجرة إضافة إلى الصواريخ والقذائف، وبشكل يومي. ويقدر عدد السكان الحاليين في المدينة بحوالي ١٠ آلاف شخص، وهي كغيرها من المناطق تعاني من وطأة الحصار ونقص المواد الغذائية والطبية.

وفي الحقيقة، لا تتوقف حدود وقصص الحصار في مناطق ريف دمشق وأحزمة المدينة. فهناك العديد من المناطق في سورية تعيش حصار مركباً أو مزدوجا، كتلك الأحياء في مدينة دير الزور التي تتناوب قوات النظام وتنظيم "الدولة الإسلامية" على حصارها، ما جعل المدينة وحسب تقارير أممية عديدة من أسوء مدن العالم على مستويات نقص الغذاء والرعاية الطبية. فواقع المناطق المحاصرة دائماً ما يعود بالذاكرة إلى أحياء حمص القديمة، ولعل ذلك المشهد الذي انتهى بتهجير سكان تلك الأحياء إثر اتفاق رعته الأمم المتحدة، بات يشكل هاجساً لدى الجميع بأن يكون الحصار في ذهنية النظام هو المرحلة الأولى من التهجير في مسعى بات واضحاً ومعلناً لتغيير التركيبة الديمغرافية في البلاد، استباقاً لأي حل سياسي قادم أو محتمل.

مشاريع للتخفيف من آثار الحصار

تزايد مفرزات الحصار مع إمعان النظام في إجراءاته العقابية للمناطق التي خرجت عن سيطرته. كما أن نقص الغذاء، وانتشار الأمراض التي تجتاح الأحياء والبلدات المحاصرة، دفع بالعديد من المنظمات والمؤسسات الإنسانية السورية، إلى تنفيذ بعض المشاريع في محاولة للتخفيف من آثار الكارثة، وذلك من خلال إطلاق مشاريع إغاثية: سلل غذائية – وجبات رمضانية – مطابخ عامة – ألبسة – إطعام طلاب– سلل صحية. ومشاريع موسمية كالمساعدات في فصل الشتاء (مازوت – حطب – بطانيات – ألبسة شتوية)، وحملات الأضاحي. وكفالات الأيتام وأسر الشهداء والمعتقلين .

كما أطلقت مشاريع تنموية زراعية، ومشاغل خياطة وغيرها. ومشاريع طبية كتقديم أجهزة طبية، وأدوية، ومعالجة المرضى والجرحى. ومشاريع تعليمية لتقديم رواتب ووجبات للطلاب. ومشاريع خدمية لحفر آبار وتوليد الطاقة. لكن العديد من الصعوبات والعوائق مازالت تعترض عمل مثل هذه المؤسسات، ولعل من أهمها تأمين الدعم المادي، صعوبة إدخال المواد وإيصالها إلى المناطق، وتعدد الجهات المسيطرة على الأرض.

تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق

ملف

المصانع السورية تبحث عن مناطق "آمنة"

فشل للنظام والمعارضة في وقف هجرة الصناعيين

رحيم حيدر

منذ بدء الاحتجاجات ضد النظام السوري في العام ٢٠١١، بدأت التغيرات تطال العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، ذلك كنتيجة طبيعية لسياسات النظام التي أطلقت حرباً معلنة على الشعب، شعارها (الأسد أو نحرق البلد). هذا ما جرى، ويجري بالفعل، أحرقت ولا تزال تحرق البلد، ما دفع الملايين من السوريين إلى الهجرة، بينهم آلاف التجار وأصحاب الاستثمارات والمصالح، رأوا من الأفضل البحث عن بلدان أخرى لمواصلة مشاريعهم. والواقع أن هجرة الصناعيين السوريين إلى خارج البلاد لم تتوقف منذ بداية الثورة، ولعلّ فقدان الأمن هو السبب الرئيسي الذي دفع النسبة الأكبر من الصناعيين إلى ترك بلدهم، وتهريب ممتلكاتهم إلى الخارج.

وتحاول الدول المجاورة لسوريا، جذب هؤلاء الصناعيين، وخاصةً من حلب، العاصمة الاقتصادية في سوريا. ولعل أبرز مثال على ذلك تركيا، التي جذبت المئات من الصناعيين. وسبق أن أعلن رئيس المنتدى الاقتصادي السوري، أيمن طباع، عن الانتهاء من مرحلة التحضيرات الأولية والوصول إلى مرحلة بدء العمل الحقيقي للمستثمرين السوريين ورجال الأعمال في المنطقة الحرة الخاصة في مدينة "غازي عنتاب" التركية. ويبشر الطباع في تصريحه، بقرب وصول أول خط إنتاج لمصنع كبير من ريف حلب إلى المنطقة بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية مع الجانب التركي. مرجحاً أن يصل عدد السوريين المستثمرين في المنطقة الصناعية إلى ٥٠٠ رجل أعمال كعدد أولي. وفي العام الماضي بلغ عدد المستثمرين السوريين ١١٣١ رجل أعمال، أسسوا شركات في مدينة إسطنبول برأس مال بلغ ٨٥ مليون ليرة.

وبينما كشفت الغرف التجارية في تركيا، أن السوريين تصدروا قائمة المستثمرين الأجانب، ذكرت وزارة الاستثمار المصرية، بأن الاستثمارات السورية احتلت رأس قائمة الشركات الأجنبية، ووصل عددها إلى ٣٦٥ شركة من أصل ٩٣٩، تم تأسيسها خلال عام ٢٠١٢، بينها ٨٠ مصنعاً سوريا انتقل إلى مصر، وهناك ٣٠٠ رجل أعمال سوري آخرين يرغبون في نقل استثماراتهم إلى مصر. أما في الأردن، فأكدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا"، أن السوريين أدخلوا أكثر من مليار دولار خلال عام ٢٠١٢. وتم تسجيل نحو ٥٠٠ شركة سورية في الأردن.

في الواقع، كان الصناعيون السوريون محط اهتمام حكومة النظام السوري، والحكومة السورية المؤقتة، التابعة للائتلاف الوطني المعارض. وبذلت قوات النظام السوري جهوداً كبيرة في سبيل استعادة المناطق الصناعية من أيدي قوى المعارضة، وخاصة في حلب وريف دمشق. في حين يقول وزير الاتصالات والنقل والصناعة في الحكومة المؤقتة، محمد ياسين نجار، إن وزارته تتواصل مع كافة القوى العسكرية، لإقناعها بوضع المعابر الحدودية تحت إدارة هذه الحكومة، لإيصال المواد الأولية للصناعات، وأيضاً لعمليات التصدير.

كذلك يؤكد محمود الحسن، رئيس المكتب الاقتصادي في "حركة نور الدين الزنكي"، التابعة لـ"الجبهة الشامية"، أن المكتب تواصل مع أصحاب المعامل من أجل إعادة الحياة إليها، حيث تم منحهم ضمانات، بعدم التعرض لهم من قبل المقاتلين. كما أكد أن أصحاب عدد من المنشآت الصناعية تعرضوا للابتزاز من قبل ""بعض اللصوص وقطاع الطرق، لكن الحركة، وبالتعاون مع القوى الفاعلة على الأرض "تمكنت من القضاء عليهم". ويقدر الحسن عدد العاملين في المنشآت الصناعية بريف حلب الغربي، ١٥ ألف عامل، فضلاً عن إعادة الحياة إلى ما يقارب ١٠٠ معمل من أصل ٢٠٠، مقدراً الطاقة الإنتاجية بنحو ٥٠ بالمئة بسبب الظروف غير المستقرة التي تعاني منها تلك المنشآت.

وكانت مجموعة واسعة من كتائب وألوية الجيش الحر، أعلنت عام ٢٠١٢ عن تشكيل "مجلس أمن الثورة في مدينة حلب وريفها"، محذرة من فرض الإتاوات على أصحاب المعامل والمنشآت الصناعية. لكن، وبالرغم مما سبق، ما زال الصناعيون يغادرون سوريا بسبب

الإتاوات التي تفرضها بعض الفصائل المسلحة واضطراب الأوضاع. وكانت فصائل مسلحة (وخاصة تشكيل "غرباء الشام")، أقدموا على فك عدد من المصانع في منطقة الشيخ نجار بحلب، وأخرجوا قطعها إلى تركيا في العام ٢٠١٣، حسبما ما تفيد عدد من التقارير.

ويقول محمد ياسين نجار إن من قام بسرقة المعامل، هم "اللصوص الذين يشكلون جزء من النظام السوري بشكل أو بآخر، من أجل الترويج بأن المعارضة هي من قامت بعمليات السرقة، بالرغم من أنها تقوم بحماية المنشآت".

ويبدو أن الحكومة السورية المؤقتة عاجزة عن ضمان الأمن في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بسبب تعقيدات الأوضاع العسكرية وتبدلاتها، خاصةً في ظل المعارك الدائرة بين الفصائل المعارضة وتنظيم "الدولة الإسلامية"، إضافة إلى القصف المدمر من جانب النظام السوري.

وما أن بدأ الحديث عن إقامة "مناطق آمنة" في شمال سوريا، حتى أعلنت وزارة الاتصالات والنقل والصناعة في الحكومة المؤقتة، عن وضع خطة طوارئ لإدارة مرافقها ومؤسساتها الخدمية في "المناطق الآمنة" في لحظة إعلانها، وهو ما يشير في الوقت نفسه، إلى وجود نية لنقل المصانع المتوقفة والمتعثرة، إلى المنطقة الآمنة تحت "حماية" تركيا. ويقول الوزير نجار: "نحن نتواصل مع الحكومة التركية، ومجموعة أصدقاء سوريا للتأكيد على أهمية المنطقة الآمنة، لإعادة العمليات الاقتصادية للشعب السوري كي يستطيعون التقليل من الاعتماد على الخارج."

وبدأت حكومة النظام السوري، تتحدث مؤخراً عن "تعافي" المناطق الصناعية، محاولةً إعطاء صورة مشرقة، إذ تشير آخر البيانات الرسمية المرتبطة بمنطقة عدرا الصناعية بريف دمشق، إلى ارتفاع عدد المنشآت ووصولها إلى ١٢٥٠ منشأة منتجة، وارتفاع حجم الاستثمار، حيث بلغ ١١٦٧ مليار ليرة، مع نهاية الربع الأول من العام الحالي. أما منطقة "حسياء" الصناعية في حمص، فبلغ إجمالي حجم الاستثمار فيها ١٠٨ مليارات ليرة سورية، وتضم ١٢٧ منشأة منتجة، بحسب الاحصاءات الحكومية. ويعلق محافظ حلب على الوضع في منطقة الشيخ نجار بحلب،

بأنها "آمنة بالكامل"، ولكن تصريحات المحافظ لا تطمئن الكثير من الصناعيين، على اعتبار أن المنطقة برمتها ليست مستقرة، والمعارك ما زالت تدور بالقرب منها.

وتشير بيانات النظام السوري إلى إعادة نحو ٣٠٠ منشأة للعمل والإنتاج من أصل نحو ١١٠٠، كانت تنشط في الشيخ نجار، فيما تشير بيانات وزارة الصناعة في حكومة النظام، إلى أن عدد المشاريع المنفذة خلال عام ٢٠١٣ بلغ ٢٧٧ مشروعاً، وبهدف جذب الصناعيين، أعلنت حكومة النظام عن تنفيذ منطقتين صناعيتين جديدتين في محافظة اللاذقية، وفق تقارير نشرتها صحف رسمية أخيراً، وعلق تمام البارودي، رئيس مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي السوري، في تصريح صحفي، بأن الحاجة إلى المناطق الجديدة في اللاذقية هي بسبب "هجرة رؤوس الأموال الكبيرة من مدينة حلب باتجاه الساحل السوري، إذ عمد الكثير من الصناعيين إلى نقل مصانعهم وعمالهم بالكامل إلى الساحل هرباً من آلة الحرب في مناطق النزاع."

ويقول المحلل السوري حسين جميل، إن خسائر القطاع الخاص الصناعي، بلغت ٢٩٥,٥ مليار ليرة خلال الحرب، ويؤكد أن نحو ٨٠ بالمائة من الصناعة السورية إنهار، ويمكننا القول إن الصناعة السورية، في معظمها، تهدمت وخاصة في مناطق سيطرة المعارضة لكن النظام السوري، يمتلك جزءاً من البنى والمنشآت في مدينة دمشق ومدن الساحل، واتخذت الحكومة عدة قرارات من أجل تشجيع الصناعيين، كإعادة جدولة القروض والإعفاء من الغرامات المتعلقة بالضرائب والتأمينات، وتسهيل نقل المنشآت إلى المناطق الآمنة وتعويض المتضررين، والسماح لهم باستيراد الوقود.

أما بالنسبة للقطاع العام الصناعي، فتم وضع خطة إسعافية له بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة في عام ٢٠١٤، من أجل إعادة تشغيل الشركات الصناعية التي توقفت نتيجة الأوضاع المتردية، إلا أن الوزير نجار يرى أن الأرقام التي يحاول النظام الترويج لها، ليست صحيحة، خاصة أن شريحة الصناعيين عانت منذ وصول "حزب البعث" وقيامه بتأميم أموالهم، ولم يعد يسمح لكافة الأشخاص بالدخول إلى القطاع الصناعي، معتبراً أن التسهيلات التي يعلن عنها النظام هي عبارة عن حملة علاقات عامة للتأكيد على أنه ما زال يعيش داخل سوريا، ويرى نجار أن تدهور الليرة السورية أمام الدولار، وتردي الاقتصاد السوري بشكل عام، يفضح كذب النظام حول حقيقة عودة الحياة إلى قطاع الصناعة، مضيفا بالقول: "نحن مع أن تعود الحياة إلى المدينة الصناعية في الشيخ النجار، أو أي بقعة في سوريا، ولكن هذه المعلومات ليست صحيحة، بل هي عملية دعائية بامتياز."

تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق تحقيق

ملف

"نفط" تنظيم "الدولة" يتحكم بمناطق سيطرة المعارضة في حلب

وانخفاض سعر المازوت في كوباني 20 ضعفاً بعد السيطرة على تل أبيض

فريق تحرير ضوضاء

بعد حوالي أسبوعين من حصاره المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلحة في محافظة حلب، من خلال منع وصول المحروقات إلى هذه المناطق، قرر تنظيم "الدولة الإسلامية"، في نهاية حزيران الفائت، فك هذا الحصار، الذي أدى إلى حدوث شلل في كل نواحي الحياة بتوقف شبه تام للأفران والمشافي عن عملها بسبب انقطاع الوقود عنها. وعلى ما يفيد ناشطون محليون فأنه بعد قطع التنظيم للمحروقات وصل سعر الليتر الواحد لمادة المازوت في مدينة حلب إلى ٤٥٠ ليرة، بعد أن كان سعره ٦٥ ليرة، ما أضاف معاناة جديدة لحياة المدنيين مع توقف المشافي والأفران والخدمات العامة في المدينة عن العمل بشكل شبه تام.

ويسيطر تنظيم "الدولة" على عدد كبير من آبار النفط في سوريا والعراق، كما يتحكم بمصادر الوقود المتجهة إلى معظم المحافظات السورية. والواقع يحاول التنظيم أن يوصل نفطه إلى مناطق أبعد من حلب، وكذلك إدلب، حيث ذكرت تقارير صحفية مؤخراً، أن أهالي احدى قرى محافظة السويداء اعترضوا سيارات محملة ببراميل المازوت قادمة من البادية الشرقية التي يسيطر عليها تنظيم "الدولة". وقدر مكتب (آي اتش اس) الاستشاري الأميركي الإنتاج النفطي للتنظيم بحوالي ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، (مليوني دولار في اليوم الواحد). كما قدر المكتب أن التنظيم يسيطر على مناطق تبلغ طاقة إنتاجها اليومي نحو ٣٥٠ ألف برميل، لكنه لا ينتج أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ألف برميل. ولفت إلى أنه يبيع إنتاجه في السوق السوداء بسعر يتراوح بين ٢٥ و٦٠ دولاراً (٤٠ دولاراً)، أي أقل بكثير من الأسعار المعتمدة في الأسواق الدولية، حيث يبلغ سعر برميل (البرنت) حالياً، نحو ٨٥ دولاراً. وأوضح أن هذه المبيعات تتم "بشكل أساسي بواسطة صهاريج تسلك طرق التهريب عبر الحدود التركية".

وكشفت صحيفة "الغارديان" البريطانية، أخيراً، نقلاً عن مسؤول غربي رفيع المستوى، حصول واشنطن على وثائق تثبت علاقة تركيا بتنظيم "الدولة" وشراء النفط منه. ولفت المسؤول الغربي إلى أن هذه الوثائق التي تم الحصول عليها داخل منزل قيادي في التنظيم، (يدعى "أبو سياف")، قتل خلال العملية التي نظمتها القوات الأمريكية الخاصة بسوريا في أيار الماضي، كشفت عن المباحثات المباشرة التي أجريت بين التنظيم والمسؤولين الأتراك. وحسب الصحيفة، فقد كانت الإيرادات اليومية للنفط قبل مقتل "أبو سياف" تبلغ مليون إلى أربعة ملايين دولار، وكانت تركيا الدولة الأكثر شراءً لهذا النفط، فضلاً عن أن المسؤولين الأتراك كانوا على دراية جيدة باسم "أبي سياف"، إلا أنه عقب مقتل القيادي وبدء تركيا انتهاج سياسات أكثر صرامة تجاه التنظيم، انقطعت هذه التجارة.

وكانت الحكومة البريطانية اتهمت النظام السوري بشراء شحنات نفط من تنظيم "الدولة"، عبر وسطاء، كما اعتبرت حربه على التنظيم "أكذوبة". وقال وزير الخارجية البريطاني فليب هاموند، في بيان له في آذار الفائت، إن نظام بشار الأسد يشتري، عبر وسطاء، كميات من النفط الذي يستخرجه التنظيم من الآبار التي يسيطر عليها. وقد وضع الاتحاد الأوروبي قائمة حظر جديدة، تشمل ١٣ شخصاً وشركة يعملون لصالح النظام السوري، من بينهم رجل الأعمال جورج حسواني، المتهم بالوساطة بين النظام والتنظيم.

وبلغت قيمة الأضرار التي تكبدها قطاع النفط والغاز في سوريا، خلال السنوات الأخيرة أكثر من ٢١,٤ مليار دولار أميركي، وفق احصائيات سابقة. وتشير احصائيات أخرى إلى أن ذروة الإنتاج النفطي السوري بلغت ٦٠٠ ألف برميل يومياً تقريباً خلال عقد التسعينات، لكنّ انخفاضاً تدريجياً طرأ ليصل معدل الإنتاج إلى نحو ٣٨٥ ألف برميل يومياً في ٢٠١٠. وكان السبب الرئيس لهذا الانخفاض، محدودية إنتاجية الحقول وعدم اكتشاف حقول جديدة كبيرة تعوّض ما يجري إنتاجه. لكن مستوى الإنتاج تدهور في شكل ملحوظ في العام ٢٠١١. إذ فُرض حظر على استيراد الأدوات الاحتياطية والمعدات لقطاع النفط، وانسحبت كبرى الشركات مثل "شل" و"توتال". وفقد النظام السوري السيطرة على العديد من حقول النفط، لا سيما في محافظة دير الزور شرقي البلاد، والتي باتت تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية". كما يسيطر التنظيم على الحقول في مناطق الشدادي والجبسة والهول وبالقرب من مركدة وتشرين كبيبة في ريف الحسكة الجنوبي، وتشكل هذه حوالي ١٠%، فقط من آبار الحسكة.

وفي الجانب الآخر، بعد سيطرة "وحدات حماية الشعب" الكردية على مدينة تل أبيض، مؤخراً، أصبح الطريق بين محافظة الحسكة ومنطقة كوباني (عين العرب) تحت سيطرة هذه الوحدات. وأعلنت "الإدارة الذاتية الديمقراطية"، المقربة من الحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، في حينها، أنها بدأت بتوزيع مادة المازوت على أهالي منطقة كوباني بسعر ٢٠ ليرة للتر الواحد، ذلك بعد أن وصل سعر اللتر الواحد إلى حوالي ٤٠٠ ليرة، حيث وصلت عشرات الصهاريج المحملة بمادة المازوت من حقول رميلان إلى كوباني.

وتفيد الأرقام أن منطقة رميلان في الحسكة تضم أكبر الحقول النفطية في سوريا من حيث المساحة الجغرافية، وتقع وسط صحراء شاسعة في الحسكة، وقد توقف العمل فيه العام ٢٠١٢، إثر انسحاب قوات النظام منه في إطار اتفاق ضمني مع القوات الكردية، ما سهل لهؤلاء عملية الإدارة. ويضم حقل رميلان الجزء الأكبر من الآبار النفطية الموجودة في الحسكة. ولم تكن توجد مصاف في المحافظة سابقاً، بل كان النفط المستخرج ينقل من المنطقة الى مصفاتي حمص وبانياس الوحيدتين في البلاد. وتنتج آبار رميلان يومياً، ما يزيد عن ١٥ ألف برميل من المشتقات النفطية، أي اكثر من العشرة آلاف برميل يومياً التي ينتجها النظام السوري من الآبار القليلة الباقية تحت سيطرتها في البلاد في ريف حمص الشرقي، لكنها أقل بكثير من الـ١٦٥ ألف برميل التي كان ينتجها الحقل قبل آذار العام ٢٠١١.

ثورتنا ملونة، لكل السوريين

حوار

الجبهة الجنوبية: نحضر إدارة مدنية لتولي مدينة درعا بعد السيطرة عليها

العلاقة مع السويداء "أزلية" وأكبر من أن يضمنها فصيل عسكري

علا الجاري . ضوضاء

تعتبر المعارك الدائرة في مدينة درعا اليوم على غاية من الأهمية والحساسية، نظراً لشراسة المعارك وحجم الخسائر التي تتكبدها قوات النظام من جهة، وفصائل الجبهة الجنوبية المشاركة في المعركة من جهة أخرى، إلى جانب تماس هذه المعارك مع المدنيين المقيمين في المدينة، حيث تستخدمهم قوات النظام دروعاً بشرية، وتنتشر المليشيات التابعة لها بينهم وفي أماكن سكنهم.

ضوضاء التقت الناطق الرسمي باسم الجبهة الجنوبية، الرائد عصام الريس، للحديث عن المعارك الدائرة في المنطقة، والآليات التي تتبعها الجبهة الجنوبية لحماية المدنيين في مناطق المواجهات.

*** شهدت مدينة درعا معارك عنيفة مؤخراً، كما شهدت هذه المعارك توقفاً وعودة، ودارت حولها كثير من التساؤلات والاتهامات، كيف هو الوضع اليوم ميدانياً، وهل تحقق أي من أهدافها؟**

تم استكمال العمل العسكري مؤخراً، والحقيقة لم تتوقف المعركة بل تم تغيير الخطة نظراً لوجود مدنيين في المدينة استعملهم النظام دروعاً بشرية، إضافة إلى بعض التفاصيل العسكرية التي تخص غرفة العمليات، وقبل أيام تم استئناف المعركة بقصف تمهيدي مدفعي وصاروخي وبقذائف الهاون، وحققنا إصابات دقيقة في صفوف قوات النظام ومقراته داخل المدينة، ويمكن القول أن المرحلة الأولى من العملية نفذت بشكل كامل.

*** هل من تقديرات لخسائر الطرفين في العملية حتى اللحظة؟**

خسرنا عدداً من القتلى والجرحى، لا أستطيع تقديم إحصائية دقيقة بالأعداد نظراً لتواصل العمل، وأوقعنا خسائر كبيرة في صفوف قوات النظام، بعض الراصدين المتعاونين معنا أكدوا لنا أن مستشفيات إزرع والصنمين ممتلئة.

كذلك لدينا راصدين يصححون لنا عمليات الرمي، ما جعل إصاباتنا هذه المرة شديدة الدقة، وهذا ما أصاب قوات النظام بالجنون، وجعلها تخصص المستشفيات حصراً لعلاج العسكريين المصابين ونقل جثث القتلى، إلى جانب استنفار الطواقم وسيارات الإسعاف، ولدينا إحصائيات تفيد بمقتل عشرات من عناصر قوات النظام وإصابة عشرات آخرين.

*** تواردت أنباء عن إصابات كبيرة في مبنى المجمع الحكومي، وأنباء أخرى حول تهدم مبنى نادي الضباط بالكامل، جراء استهدافكم لها، ما هي صحة هذه الأنباء؟**

نعم الأنباء صحيحة، تم استهداف نادي الضباط بالصواريخ ما أسفر عن دمار كبير وكامل بالمبنى، كذلك لحقت أضرار كبيرة بالمجمع الحكومي الذي تتحصن قوات النظام داخله، واحترقت الطوابق الأولى منه أي أكثر من ثلثه تقريباً، هذه الطوابق تضم مقرات الشرطة ومقرات أمنية، كانت نسبة دقة الإصابة تقارب مئة بالمئة.

*** عند الحديث عن المعارك في مدينة درعا، يفرض مصير المدنيين نفسه فوق الموقف، ويصبح السؤال الأهم هل من خطط مسبقة للتعامل مع المدنيين وحمايتهم؟**

في الحقيقة تأجل العمل العسكري وتأخر أكثر من مرة، للبحث في مصير المدنيين، والتحضير لإدارة مدنية تستلم مؤسسات الدولة، كما تعلمون نحن لا نريد هدم مؤسسات الدولة أو تدمير المدينة كما يفعل النظام بالبراميل، لهذا السبب كانت لدينا تحضيرات كثيرة أخرت العمل العسكري.

أوضاع المدنيين كانت الأرق الكبير بالنسبة لنا، وما دفعنا لتغيير الخطة وأسلوب التعامل مع المعركة هو الحفاظ على حياة هؤلاء المدنيين، تمركز قوات النظام في المناطق السكنية وبين المدنيين جعل الاقتحام والاستهداف أمراً معقداً، وجعلنا غير قادرين على استعمال أسلحة ثقيلة، إلا لاستهداف المقرات والأهداف الواضحة والمعسكرات والألوية والمجمعات الأمنية، كمقر المخابرات الجوية أو نادي الضباط، بالتالي تعقيد العملية وحرصنا على حياة المدنيين أخر العمل العسكري وأعاقه، ودفعنا لتغيير خطتنا بالكامل.

*** إذاً أنتم تحضرون لإدارة تستلم زمام الأمور في المدينة بعد السيطرة عليها، هل ترون هذه الإدارة مدنية أم عسكرية، وما هي إمكانية تحقيقها على الأرض؟**

بالنسبة لنا نرى أن الإمكانية كاملة، حيث أننا نسقنا مع المجالس المحلية ومجلس المحافظة، وتم الاتفاق معهم على تجهيز إدارة مدنية، تستلم كافة مؤسسات الدولة وتديرها حسب الاختصاصات، نحن نرى أن وظيفتنا تنحصر بالتحرير وليس الإدارة، لأننا جهة عسكرية ولنا دورنا ووظيفتنا، وللإدارة المدنية دورها ووظيفتها.

***ألن تواجه مثل هذه الإدارة المدنية صعوبات في التعامل مع بعض الفصائل، كجبهة النصرة مثالاً، التي ربما لن توافق على إدارة مدنية، وربما ستحاول فرض واقع آخر على الأرض؟**

الرؤية تفرضها الفصائل الأقوى على الأرض، نحن مشاركون بنسبة ٩٠ بالمئة من العمل العسكري، والفصائل التي ذُكرت أقل تواجداً وقوة وتأثيراً، القرار سيكون بالمطلق للمدنيين ولا مجال لتدخل أي فصيل عسكري، وهذا الأمر تم الاتفاق عليه بالكامل.

***باعتقادك، كيف سيكون الوضع العسكري والإنساني في مدينة درعا إذا ما تمت السيطرة**

الجبهة الجنوبية

عليها وخرجت منها قوات النظام، خاصة في ظل تغول سلاح الطيران وغياب الحلول الرادعة له؟

لا أظن أن الوضع سيختلف كثيراً عما هو عليه اليوم. تعود السوريون على إجرام النظام والقصف اليومي. وهذا أمر خارج عن إرادتنا في ظل تخاذل المجتمع الدولي وفشله في حماية السوريين خاصة من سلاح الجو. أعتقد أن القصف سيتواصل كما هو متواصل في مختلف مناطق البلاد.

*** بالتأكيد سيكون هناك موجة نزوح كبيرة في مرحلة ما، ربما كتلك التي شهدتها مدينة إدلب عند سيطرة فصائل جيش الفتح عليها. هل هناك استعدادات لاستيعاب وتأمين النازحين والتعامل مع الحالات الطارئة؟**

نعم بالتأكيد سيكون هناك أعداد كبيرة من النازحين، وقد تم الاتفاق مع القرى والبلدات المجاورة، منذ بداية العمل العسكري لاستقبال العوائل الخارجة من المدينة، كما تم الاتفاق مع المنظمات المدنية والإغاثية للتحرك بشكل سريع بعد السيطرة على المدينة، لضمان عودة الأهالي إليها بأسرع وقت ممكن. لكن بالطبع يظل لدينا مشكلة القصف الجوي. فنحن غير قادرين على تأمين منطقة آمنة في أي منطقة محررة وليس فقط مدينة درعا.

وكما قلت، يظل القصف الجوي واستهداف المناطق المحررة أمراً خارج إرادتنا، لكن تنظيم الأمور الإغاثية والمعيشية والإدارية يتم التحضير له، وبدأ العمل عليه قبل بدء التحرك على الأرض.

***الحديث عن السيطرة على مدينة درعا، يفرض أيضاً الحديث عن العلاقة مع محافظة السويداء، وتأثرها بتغير القوى على الأرض في درعا، كيف سينعكس ذلك على العلاقة مع السويداء برأيك؟**

قامت الجبهة الجنوبية بدور فعال في التعامل مع أهلنا في السويداء، وكان هناك كثير من التواصل والتنسيق والتطمينات مع الشرفاء من أهلنا بني معروف، ومن المعروف أن موقف الجبهة الجنوبية من السويداء إيجابي، وهي جزء لا يتجزأ من الجنوب ومن سوريا، أهلها سوريون والتعامل معهم يتم من هذا المنطلق.

وعموماً، أعتقد أن السيطرة على مدينة درعا لن يكون له تأثير أكبر من السيطرة على اللواء ٥٢ مثلاً أو مدينة بصرى الشام، وكلا الأمرين لم يؤثر سلباً على العلاقة مع السويداء وأهلها، ولم تنتج أي توترات بين السهل والجبل.

العلاقة بين سهل حوران وجبلها هي علاقة أزلية، يحكمها أهالي المنطقتين والعلاقات المتداخلة بينهم منذ وقت طويل، إلى جانب الإنجازات الكبيرة التي تمكنا من تحقيقها في ملفات عدة، وهذا الأمر واضح في قرارات الإخوة في جبل العرب، برفضهم مشاركة أبنائهم إلى جانب قوات النظام، وحتى إن وجدت بعض المليشيات فهذا ليس مرتبطاً بمنطقة أو طائفة معينة، ففي كل مناطق البلاد نجد من شارك في مليشيات النظام وقواته من كل الطوائف والمدن.

أضيف إلى ذلك الإنجاز في ملف المختطفين، حيث تعمل الجبهة الجنوبية على تخفيف التوتر والتعامل مع الموضوع، وأنجزنا تقريباً بنسبة ٦٥ بالمئة في هذا السياق، وجل جهودنا وتركيزنا منصبة على هذا الملف.

*** هل تتواصلون مع أشخاص أو جهات في السويداء، وتتوقعون منهم التعاون على المستوى العسكري بالمستقبل، إذا انحسر وجود قوات النظام في المنطقة؟**

هناك تواصل وتنسيق مع وجهاء ومشايخ في محافظة السويداء، لم يتم التطرق لأي حديث عسكري منعاً للتوترات، إلاّ أن العلاقة والتعاون مع وجهاء السويداء أكثر من جيدة، وهذا أيضاً ما لمسناه في مطار الثعلة العسكري، حيث نتواصل مع أشخاص مؤثرين ولهم كلمتهم ونفوذهم، ويمكن وصف الوضع بأنه أكثر من جيد.

بالطبع أهالي السويداء جزء لا يتجزأ من سوريا، وهم معروفون بوطنيتهم وانتمائهم. وأؤكد أنه ليس هناك أي نوايا لتحرك عسكري قريب في السويداء. الأهداف الوحيدة التي يمكن استهدافها هي مقرات وألوية قوات النظام، لكن لن يتم استهداف أي منطقة مدنية أو مأهولة أو حتى أراضٍ زراعية، فهذه ليست أهدافاً لنا في أي وقت، والضمان في هذا السياق لن يكون كلاماً ولا بياناً ولا تصريحاً، الضمان هو العلاقة التاريخية والأسر المتداخلة في السهل والجبل، التي استطاعت حتى اليوم تجاوز كل الفتن ومحاولات قوات النظام الإيقاع بين الطرفين، هذه العلاقة أكبر من أن يضمنها فصيل أو أي جهة عسكرية.

***لدى "ضوضاء" سؤال أخير حول ميثاق الشرف المعلن من قبل فصائل الجبهة الجنوبية، من هي الفصائل الموقعة عليه، وما الهدف من الإعلان عنه في هذا الوقت؟**

بالحقيقة نحن لم نعلن عن ميثاق شرف، ربما تم الخلط مع خارطة الطريق التي قدمتها الجبهة الجنوبية للمبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، ففي لقائنا معه قدمنا خارطة طريق توضح من هي الجبهة الجنوبية وما هو دورها ورؤيتها للحل في سوريا، وتؤكد على تمسكنا بحل سياسي دون وجود للأسد في أي مرحلة انتقالية، وتحدد دور الجبهة الجنوبية في تحرير وتأمين الظروف الملائمة للسوريين لاختيار مستقبلهم وشكل الحكومة التي تمثلهم.

سبق ذلك إعلان اتفاق دفاع مشترك، وقعت عليه فصائل الجبهة الجنوبية جميعها قبل نحو ٦ أشهر، لكن لم يعلن عن أي ميثاق شرف بالمعنى الحرفي، كما أعلنا قبل أكثر من ٣ أشهر عن مجلس قيادة مشتركة للجبهة الجنوبية، مكون من ٧ قادة عسكريين منتخبين من قبل الهيئة العامة، التي تضم قادة فصائل الجبهة وعددها ٥٦ فصيلاً.

رأي

الجزيرة السورية .. صراع المشاريع وعبثية الحروب

مضر سلطان حمكو

شاءت الحرب أن تكون هي الحرب، تجدد نفسها على الدوام فيتغير المكان، يتغير الزمان ،يتغير المسرح ،الممثلون (الأدوات) ،المخرج (الراعي)، يتغير المتفرجون (الضحايا) ،تتغير المشاريع و الحرب هي الحرب : أحد أشكال صراع المشاريع أو عرضه الدامي فقط .

تحيل مقاربة الحدث الدامي في الحسكة مدينة وريف (والحسكة هنا الصورة المصغرة لأمها سوريا) على صراع ثلاثة مشاريع يتحدد أولها بمشروع تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" الذي بدأ بالتخارج عن القاعدة الأم في عهد أبي مصعب الزرقاوي الذي كان على رأس تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، ثم توالت الاندفاعات نحو حكومة إسلامية عالمية مزعومة بالإعلان عن قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام. مركزها محافظة الرقة السورية ودعوة المسلمين في العالم قاطبة على اختلاف توجهاتهم وتياراتهم وتنظيماتهم إلى مبايعة الدولة الناشئة تحت طائلة المقصلة الشرعية.

هذا الوهم/الواقع المسمى داعش يحمل إمكانية وهم أكبر هو نشر الدولة الاسلامية عبر العالم ما يعني بالضرورة أكلاف هائلة لا يعلم بها الا الله.

يستند المشروع على مصادرة تاريخية تتمثل في افتراض تعسفي يقوم على أن ثمة وسط سني في العالمين العربي والاسلامي يشكل حاضنة طبيعية للتنظيم أو دولة التنظيم الاسلامية. فينبغي والحال هذه التموضع داخل هذه الحاضنة وإعلان قيام الدولة ثم التمكين لها عبر التوسع والامتداد عموديا وأفقيا بالاستناد إلى متوالية العنف الداخلي والخارج.

يبدو من النافل القول أن التنظيم قد قطع منذ البداية مع الثورة السورية بحكم التناقض الجوهري مع شعاراتها و أهدافها و رهاناتها التي شكلت خروجا على نص مشروعه فلا يمكن له أن يقبل بثورة ذات وجه مدني يدعو للحرية و الانفتاح على مقولات التعدد و التنوع و الاختلاف في ظل قانون مدني وضعي و عملية ديمقراطية تنظم الصراعات الاجتماعية بآليات ديمقراطية. فهو يدعو لاستعادة الزمن التأسيسي، زمن السلف الصالح عبر قذفنا في غياهب الماضي وفق رؤية تقوم على تكفير وتدمير أي توجه او رأي أو موقف مخالف.

إن طبيعة هذا المشروع الداعشي وانغلاقه على يقينيات منجزة ورؤية العالم منتهيا عند لحظة معينة ،لم تفقد المشروع قدرته على المرونة البراغماتية والقدرة على بناء تحالفات موضوعية ،حملت امكانية توظيفه السياسي والعسكري من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وقد يشرح هذا البعد مواقف التنظيم العسكرية التكتيكية في بعض المناطق و اقدامه على قتال طرف واحجامه عن قتال طرف آخر ،ناهيك عن توظيف وجود التنظيم و سلوكياته في تبرير مواقف الأطراف المحلية (النظام تحديدا) تجاه المناطق الثائرة واستخدامه لأقصى درجات العنف وتقديم الصراع في سوريا للعالم على النحو التالي (ليس هناك ثورة شعب ضد نظام استبدادي فاشل بل هناك حرب يقودها نظام شرعي يقاتل جماعات ارهابية تكفيرية نيابة عن العالم المتحضر ودفاعا عن قيم الحداثة والحق والخير والجمال) .

ثمة فكرة مركزية حكمت التكتيكات العسكرية لتنظيم الدولة وهي أن لا حليف للتنظيم على الأرض السورية بما في ذلك الفصائل الاسلامية التي تحالفت معه في يوم ما وأنه ينبغي التخلص منها أول الأمر لكي تصبح المناطق الموجود فيها تحت سيطرته على نحو صرف.

بدأ التنظيم بعدة محاولات لتأمين الضلع الشمالي الشرقي لمركز الدولة في الرقة بعدما دانت له السيطرة فيها واخضاعه شبه التام لمحافظة دير الزور الضلع الشرق، ما استدعى أن تكون الحسكة ريفا ومدينة تحت سيطرته وقد تمكن بالفعل من السيطرة على الريف الجنوبي بعد هزيمة وانسحاب بقية الفصائل وكذلك هزيمة النظام في بعض المواقع الجنوبية في ريف الحسكة ثم أجزاء واسعة في الريف الشرقي والغربي، لكنه اضطر للتراجع تحت وقع ضربات التحالف الجوية الامر الذي دفع بوحدات الحماية الكردية للتقدم وملء الفراغ.

هذا الوضع دفع بالتنظيم على انتهاج تكتيك حرب العصابات وأسلوب الكر والفر. كان أبرز تجلياته محاولات التسلل العديدة إلى مدينة الحسكة وقد نجح بالفعل صبيحة يوم الخميس ٦/٢٥ في إحداث خرق كبير تمكن من خلاله دخول بعض الأحياء الجنوبية والشرقية والغربية فيما يمكن تسميته (الهلال العربي) للمدينة الذي تعرض لخراب كبير في بنيته العمرانية والتحتية وتهجير سكانه وكذلك سكان بقية الأحياء بما فيهم الأكراد والمسيحيين نحو مدن وأرياف الشمال.

بإزاء مشروع داعش تموضع مشروع كردي بدأ

يتخارج عن فكرة أو حلم الدولة القومية للأكراد. ذلك الحلم التاريخي الذي راود النخب الكردية حيث وجد تعينه الأول في إقليم كردستان العراق في سياق صراع طويل مع أنظمة البعث هناك وبدأ يستقل شيئا فشيئا عن الحكومة المركزية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين.

التعين الأول للمشروع حفز الخيال السياسي الكردي وضاعف إمكانية التكرار في بقعة أخرى، هذه اليوتوبيا حملت امكانية التحقق إذا ما توافرت الشروط الذاتية والموضوعية، المحلية والاقليمية والدولية، التي هي عوامل دافعة ومحبطة في آن واحد.

هذه المشروطية الموضعية المتمثلة بالمناخ الاقليمي والدولي بدأت تفسح في المجال لاندفاعة ثانية لهذا المشروع بعد التعين الأول في كردستان العراق وهذه المرة في الشريط الذي يزعم أنه الشريط الكردي الممتد من عفرين حتى عين ديوار في المالكية الواقعة على الحدود التركية.

يقود هذه المحاولة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بزعامة صالح مسلم وهو يتحدر من السلالة الايدولوجية لحزب العمال الكردستانية بزعامة عبد الله اوجالان. فبعد انطلاقة الثورة السورية بدأ النظام بالبحث عن حلفاء لدحر الثورة عسكريا فكان عليه ايقاظ الخلايا النائمة لحزب الاتحاد الديمقراطي وبث الروح العسكرية فيها وذلك لضرب الوسط السياسي الكردي والشعبي المؤيد للثورة من جهة، وضرب أي تهديد محتمل لسيطرته على الجزيرة من قبل الخصوم الثوريين كما حدث بعد اقتحام الجيش الحر لمدينة رأس العين.

قبل ذلك وأثنائه قام النظام بالانسحاب من مدن ومناطق شمال الجزيرة وأقدم على الضخ العسكري وغير العسكري في الجسم الناشئ (PYD) وضرب أي كتلة مناوئة في الوسط العربي الذي اممه النظام عبر آليات القمع المختلفة (الأمنية والحزبية) ما قاد إلى عطالته المؤكدة وشبه الناجزة.

في المحصلة أخذ هذا الجسم يتضخم وبدأ يتطلع لصيغة جديدة في العلاقة مع النظام تتخطى التابعية إلى الندية لا سيما بعد انجازات عسكرية امتدت من ريف حلب حتى اليعربية في الجزيرة السورية وهنا بدأت المطامح السياسية تعبر عن ذاتها فلا بد من جني الأرباح بعد كل ما تحقق لكن دون كسر الإطار العام لعلاقة التحالف وإن بدى الخطاب الإعلامي لل (PYD) مناوئا للنظام ويقدم مشروعه على انه المشروع المخلص.

في هذه الاثناء كان المشروع الكردي لل (PYD) يندفع نحو مزيد من البناء و المأسسة .بعد ظهور داعش و تشكيل الامريكان لتحالف دولي من أجل محاربته لا سيما بعد وصولها لحدود كردستان العراق في اعقاب السيطرة على الموصل وبدأ التحالف عن قوى عسكرية صديقة لمحاربة داعش على الأرض و في سياق ما اعتبره البعض تغييرا في السياسة الامريكية في

المنطقة و تعديل أو تغيير خرائط سايكس بيكو التاريخية كما المح إلى ذلك الأتراك و غيرهم .استطاع حزب صالح مسلم و اجنحته العسكرية التوغل نحو المياه الدافئة للسياسة الامريكية و قد نجح مؤخرا في الحصول على لقب حليف و شريك وحيد للأمريكان في محاربة الإرهاب وفقا للتصريح الامريكي .تجلى ذلك في عين العرب (كوباني) و كذلك في الريف الغربي و الغربي الجنوبي للحسكة حيث أمن التحالف غطاء كاسحا أدى إلى تقدم وحدات الحماية الكردية حتى جبل عبد العزيز جنوب غرب مدينة الحسكة. في هذا السياق مرت العلاقة بين النظام و(PYD) وهو نفس سياق المشروع الكردي وفق رؤية هذا الاخير بأطوار عديدة من التوازي إلى التقاطع إلى الانحلال في مشروع النظام ثم مؤخرا لاحت نذر الانفراط في هذه العلاقة بعدما تلقى الـ (PYD) جرعات كبيرة من الامريكان .تمثل ذلك في عدة صدامات داخل مدينة الحسكة و رفض قتال داعش إلا ضمن شروط منها أن يقوم النظام بتسليم سلاحه الثقيل ووضع الطيران العسكري تحت امرته وأن يتم رفع علم وحدات الحماية الكردية في المناطق التي يتم طرد داعش منها .

تنطوي اللحظة الراهنة في المشروع الكردي الذي يقوده الـ (PYD) على مزيج من الخصائص متمثل في خفض مستوى الوهم الأممي الذي ميز الخطاب السياسي والاعلامي لحزب العمال الكردستاني وايديولوجيته و ارتفاع منسوب الطموح القومي المحمول على القوة العسكرية مستفيدا من متغيرات محلية واقليمية ودولية كما اسلفنا (دعم غربي وامريكي تحديدا) و بحكم طبيعة الحامل السياسي والعسكري لهذا المشروع و بنيته الشمولية فهو يرفع شعارات الديمقراطية و التعددية والمدنية و يمارس انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان والجماعات قد تصل إلى حد التطهير العرقي في بعض مناطق الجزيرة .يحمل المشروع امكانية توظيف سياسي وعسكري في صراعات اقليمية ودولية ومحلية وايضا قدرته على الاستفادة من هذه الصراعات ومتغيرات السياسة الدولية (الامريكية) على وجه الخصوص .

ثمة مشروع ثالث هو مشروع النظام المتمثل بالبقاء واعادة السيطرة على كافة المناطق السورية ومنها الجزيرة وهو الى ذلك كان يحاول بعد أن ضخ ماديا وعسكريا واعلاميا الجسم الكردي أن يحتوي هذا المشروع ويوظفه من اجل البقاء والاستمرار وضرب الخصوم، لكنه ربما أصبح الآن الطرف الأضعف والمشروع الأضعف على أرض الجزيرة إن لم تحدث معجزات.

بقي أن نقول أن حرب المشاريع هذه قد انطوت على عداء للمشروع الوطني في انتاج دولة حديثة تستطيع أن ترمم الجرح الوطني.

ترجمة

أربع سنوات على بداية الثورة السورية
هل ما زال الأسد على رأس السلطة

ترجمة زويا منصور

المصدر: هوف بوست/وكالة الأنباء الفرنسية
http://www.huffpostmaghreb.com/2015/03/12/bachar-al-assad-syrie_n_6854792.html

على الرغم من أن سورية تحولت إلى مسرحٍ للعديد من المعارك، بما فيها المعارك التي يخوضها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي أصبح الانضمام إليه سهلاً جداً، ولا سيما بعد فقدان السيطرة على الحدود؛ وعلى الرغم من جميع الفظائع التي ارتكبها وما يزال يرتكبها بحق الشعب السوري، إلاّ أن بشار الأسد باقٍ إلى اليوم على رأس السلطة في سوريا.

كما أنه ومنذ بدايات الثورة في سوريا، لم تتوان معظم الدول، سواء في الغرب أو في بعض الدول العربية، عن التخلي عن بشار الأسد واعتباره بحكم الميت، ورغم السنوات الأربع من الحرب الدامية التي أدت إلى تدهور الدولة السورية بالكامل وتدمير أجزاء كبيرة منها وتشريد وتهجير مئات الآلاف من السوريين ومقتل ما يزيد عن ٢٢٠٠٠٠ سوري، إلاّ أن هذا الأخير بقي متشبثاً وبقوة بمنصبه .

وعلى عكس جميع التوقعات، بشار الأسد بدأ منذ العام ٢٠١٢، يستعيد شيئاً فشيئاً قوته وحضوره في الساحة الدولية، لا بل حتى أنه أصبح رجل دمشق الأقوى الذي لا غنى عن التفاوض والتحاور معه، ولا سيما بالنسبة لبعض الدول التي يأتي الكفاح ضد تنظيم الدولة الاسلامية على رأس أولوياتها، وبما أن عدد هذه الدول يزداد يوماً بعد يوم، فإن هذا يطيل بالنتيجة من عمر بقاء بشار الأسد على رأس السلطة في دمشق.

وفي إحدى تصريحاته للإعلام، قال فولكر بيرتيس، مدير المعهد الألماني للسياسة الخارجية، أن الموقف الدولي اتجاه بشار الأسد يشهد تحسناً ملحوظاً وبأن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الاوروبي وبعض الدول الأخرى لا تطلب رحيله فوراً .

في الواقع، موقف الدول الغربية من بشار الأسد لا يختلف كثيراً عن موقف معارضة المنفى اليوم. حيث لم يعد رحيله بالنسبة لهذه الأخيرة، رغم تمنياتها برؤيته في نهاية المطاف خارج المشهد السوري والدولي، يشكل شرطاً أساسياً للحوار .

ويقول السيد بيرتيس، الذي ألّف كتاباً عن سوريا بعنوان "سوريا في عهد بشار"، أن التصريحات الأخيرة التي أدلت بها الولايات المتحدة أو العواصم الأوروبية، تشير إلى قبول هذه الأطراف، بشكل مباشر أو غير مباشر، بسياسة الأمر الواقع، وبقاء الأسد في السلطة مع السعي في الوقت ذاته عن تشكيل ائتلاف وحدة وطنية مناهض لتنظيم

الدولة الاسلامية ويضم الطرفين، الأسد والمعارضة جنباً إلى جنب.

ويؤكد أحد الدبلوماسيين الأوروبيين، من الذين يزورون دمشق بشكل منتظم، على أنه وباستثناء فرنسا وبريطانيا والدانمارك، اللاتي يرفضن أي دور لبشار في مستقبل سوريا، هناك الكثير من الدول التي لم تعد معنية ببقاء أو رحيل الأسد ولا سيما بعد أربع سنوات من الحرب الدامية وأربع سنوات من المواقف المتذبذبة اتجاه الوضع وبالتالي لم يعد هناك شيء للدفاع عنه. ويستشهد الدبلوماسي بمواقف السويد والنمسا واسبانيا ورومانيا وبولندا، ولكن هذه الدول، حسب كلامه، ضعيفة جداً من الناحية الدبلوماسية وهي غير قادرة على جعل صوتها مسموعاً لدى الاتحاد الأوروبي أو حتى على الصعيد الدولي .

وإذا كانت روسيا وإيران قد حافظتا على موقفهما الواضح والداعم وإيمانهما ببشار الأسد، فإن وزارة الخارجية الأميركية ممثلةً بجون كيري، أعلنت وبصراحة مطلقة عن المعطيات الجديدة. وصرح جون كيري الأخير جاء على النحو التالي: "الرئيس السوري فقد أي مظهر من مظاهر الشرعية، لكن اليوم نجد أنفسنا أمام أولوية أعلى وهي تعطيل وهزيمة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش).

الغيوم الاقتصادية

وعلاوة على ذلك، وحسب تصريحات المبعوث الدولي إلى سوريا، ستيفان مينستورا، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، فإن الأسد لا يمكن أن يكون إلاّ جزءاً من الحل، ولا سيما وأنه كان مصنفاً ولفترة وجيزة على أنه يسعى إلى الاصلاح والقضاء على الفساد في سوريا. لكن ذلك كان قبل أن يتحول إلى اسلوب القمع الدموي الذي اتبعه ضد شعبه خلال الثورة السورية .

ويشير سهيل بلحاج، الباحث في معهد الدراسات الدولية والتنمية في جنيف ومؤلف كتاب "سوريا بشار الأسد: تشريح النظام الاستبدادي" إلى أن النظام السوري، بما في ذلك بالطبع الأسد، يمثل المحاور الوحيد بالنسبة للمجتمع الدولي، وإن كانت

معظم الدول الغربية وتركيا وبعض الدول والعربية ترفض التحاور معه بصفة رسمية أو معلنة ."

بإمكان سيد دمشق الادعاء بأنه استطاع تحقيق الاستقرار في الجبهة العسكرية بعد الهزائم التي شهدها جيشه في مواجهة الثوار في بدايات الحرب، حتى أنه تمكن من إحراز بعض التقدم، وذلك أساساً بفضل الدعم الحاسم وغير المحدود الذي يقدمه له كل من حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني. يسيطر النظام اليوم على فقط ٤٠٪ من الأراضي، بما فيها المدن الكبرى، باستثناء الرقة (شمال سوريا، حيث تنظيم الدولة الاسلامية هو المسيطر) ونصف مدينة حلب، حيث يعيش ٦٠٪ من السكان.

أما ديفيد ليش، صاحب كتاب "سوريا: سقوط منزل الأسد"، ومدرس مادة "تاريخ الشرق الأوسط" في جامعة ترينيتي في سان أنطونيو (تكساس)، فيقول: "ولكن اللعبة هي أبعد ما تكون عن فوز بالنسبة له، مضيفاً أن النظام يشعر بالتميز عسكرياً (...) ولكن الوضع الاقتصادي ومشاكله تلوح في الأفق، خاصةً وأن الداعمين الرئيسيين له، إيران وروسيا، تعانيان من ضائقة اقتصادية. ويقول ترينيتي أيضاً: "لدى الأسد اليوم فرصة دبلوماسية ولا سيما بعدما خففت الكثير من الدول الغربية والإقليمية لهجتها وموقفها اتجاهه، لذلك عليه أن يبادر إلى التفاوض خلال الستة أشهر القادمة التي سيتم فيها فقط فتح نوافذ من الفرص أمامه، أما بعد ذلك ستبدأ الحملات الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة وهذا سيقلص ويحد من مرونة الإدارة الأميركية ."

الأسد يجب أن يبادر إلى التفاوض، لأنه قال: "سيتم فتح نافذة من الفرص إلا في ستة أشهر قبل حملة الانتخابات الرئاسية على قدم وساق في الولايات المتحدة، مما يقلل من مرونة الادارة الامريكية" .

ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة ترجمة

مومياء شادي عبد السلام

مقداد خليل

"نظراتُه كأنّها لتمثال عادت إليه الحياة". بهذه العبارة في فيلم "المومياء"، "يوم أن تحصى السنون" للمخرج شادي عبد السلام وصف مندوبُ دائرة الآثار، الذي أدّى دوره الممثل محمد خيري، نظراتِ وريث شيخ القبيلة الجبلية في (طيبة) ونيس، الذي مثّلَ دوره أحمد مرعي. تخصصَ شادي عبد السلام بالتراث الفرعوني فنّاً، وأبدى انتماءً للتاريخ المصري القديم، حتى أن جلّ أعماله الفنيّة استوحيت من القصص القديمة التي تمّ الكشف عنها مدوّنةً على الرقيمات الأثرية، وفي بطون المعابد، ومحفورةً فوق جدران الكهوف، ومنقوشةً على التوابيت، محمولةً مع الأهرامات العملاقة إلى عصرنا. ولدَ شادي، والدمُ الفرعوني يستنهضُه إلى الجذور.

الإسكندرية، الخامس عشر من آذار كانت ولادته سنة ١٩٨٦ ليحيا ٥٦ سنة. برزت اهتماماته الفنية مبكراً، تخرّج من كلية الفنون الجميلة بجامعة فيكتوريا الإسكندرانية، وأعقبَ تخرّجه بدراسة المسرح في لندن لمدة عام، واكتسب خبرات الإخراج السينمائي على أيدي كبار مخرجي مصر وبعض المخرجين العالميين. تكاملت مهارات شادي عبد السلام ليستطيع القيام بعدّة وظائف في صناعة الفيلم – ذلك كي يطمئنَّ إلى العمل – يعملُ شادي إضافةً للإخراج في تصميم الديكور والأزياء وكتابة القصة والسيناريو لأفلامه.

انفردَ المخرج الشاب في نهاية الستينيات بأسلوبٍ خاص بعيداً عن اهتمامات السينما المصرية المستغرقة آنذاك في الأفلام الوجدانية أو الواقعية المرتكزة إلى أدب الرواية المصرية: رجعَ إلى الإرث القديم الذي شدَّه بقوة، وكذلك معالم التراث الفرعوني الراسية هي التي أبهرته، فرأى في الأهرامات والتماثيل أستوديوهات فنيّة بديعة، جاهزة.

لاقت سينماه قبولاً، فنالت جوائز عالميّة وعربية ومصرية عديدة، واختير هو ضمن لائحة أفضل ١٠٠ مخرج في تاريخ السينما من قبل رابطة النقّاد السينمائيين الدوليين في فيينا، وتمَّ على صعيدٍ ما الاحتفاءُ به في مصر – على الرغم من التحفظ النسبي على سينماه، وتوجّس الوسط الفني السينمائي في مصر من حداثة شادي برجوعه إلى الإرث القديم بأسلوبية مغايرة ومحدثة – : فعلى سبيل المثال عيّنته وزارة الثقافة سنة ١٩٧٠ مديراً للمركز المصري للأفلام التجريبية، وتمّ مؤخّراً إصدارُ كتابٍ في مجلّدين عن شادي عبد السلام، يضمُّ الكتاب سيناريوهات بعضٍ من أفلامه، مثل "أخناتون" وله عنوان آخر "مأساة البيت الكبير"، وأيضاً سيناريو "الفرعون"، وكان هذا الفيلم قد أُخرجَ مشاركةً مع المخرج "كافليروفيتش"، وضمَّ الكتاب سيناريو فيلميه "جيوش الشمس" و "الفلّاح الفصيح". وأضيفت للكتاب عدّة مقالات مؤلّفة عن سينماه وأفلامه باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وهناك في الكتاب قسمٌ جذّابٌ يخصُّ دقائق وتفصيلات من سيرة شادي مرفقة بالصور وأربع أسطوانات محتفظة بأربعةٍ من أفلامه، فضلاً عن ٣٤٠ "اسكيتشاً" لتصميماته.

كلُّ أفلام شادي عبد السلام ترجع إلى التاريخ الفرعوني، حتّى أنه لم يستثنِ من ذلك عناوينها: (المومياء – جيوش الشمس – كرسي توت عنخ آمون – رعمسيس الثاني – الأهرامات وما قبلها – الفلاح البسيط)، إضافةً لآخر أفلامه (أخناتون) الذي لم ينجز منه سوى السيناريو؛ وقد استغرق من شادي عشر سنين، وأوصى كاتبُه أن يبقى السيناريو نصّاً للقراءة من بعده، فلا يُحوَّل إلى فلم.

(المومياء):

أشهرُ أفلام شادي عبد السلام على الإطلاق. وكانت مساهمته في إنجاز الفيلم من خلال الإخراج وتصميم الملابس وكتابة القصة والسيناريو ومشاركة علاء الديب في الحوار.

اختارَ المخرج الشاب ممثلي فيلمه بعناية، فكانت الوجوه التي اكتفى في بعض اللقطات بظهورها صامتةً (أحمد مرعي – زوزو حمدي

– نادية لطفي – محمّد خيري – محمّد نبيه...).

يُذاعُ في مقدّمة الفيلم فصلٌ من كتاب "الموتى" الفرعوني. اجتماعٌ للجنة من دائرة الآثار في القاهرة؛ فحواه تسرُّب برديّة فرعونيّة يستدلُّ بأنّها استخلصت من أحد مقابر الأسرة الفرعونية الحادية والعشرين التي كانت ميمةً ولا دلائل ماديّة ملموسة عن مكان دفانتها ومقابرها ومومياواتها. وكان على اللجنة أن تقرّر الدخول إلى "طيبة" في غير الموعد المعتاد، للعثور على وسيلة تتكفّل بالوصول إلى مدافن الأسرة الحادية والعشرين في منطقة تظلّلُها قبيلة "الحربيّات" الجبلية حيثُ الاعتياش يكون عن طريق المتاجرة باللقى الأثرية، المشتراة بأثمانٍ بخسة عن طريق تاجرٍ موسمي معروف لديهم عبر عشرات السنين من التواصل.

في "طيبة"، الجبل، حيث تستقرُ قبيلة "الحربيات منذ القديم" تودّعُ القبيلةُ شيخَها المتوفّى، سربٌ من النائحات المتّشحات بالسواد يتوزّعن المقابرَ القديمة، الرجال عابسون، وعلى نحوٍ خاص يجتمعُ شقيقُ المتوفّى بولديه الوارثَين ليطلعهم على سرّ القبيلة الذي سيرثونه عن أبيهم، داخل مغارة لا يمكنُ الاهتداءُ إليها يسرّ إليهما بعدَ أن يكشف عن تابوت مومياء تعود للأسرة الحادية والعشرين (ينزعُ من المومياء قلادةً هي عينٌ واحدةٌ مذيّلة بشبكٍ معدنيّ طويل)؛ يُفاجأُ الشابان من كون القبيلة برئاسة أبيهما كانت تتاجرُ بمحتويات المدافن ويبديان غضبهما على ذلك، ويقرّان باستيائهما وخيبة أملهما من هكذا تجارة لا تمتُّ للأخلاق بصلة، تتدخّلُ الأمّ لتهدّئهما وتقنعهما بواقع الحال، ولا تنكرُ ضلوعَ أبيهما وقيادته لهذه التجارة، يضطرُّ العمُّ فيما بعد إلى توكيل ثلاثة رجال من القبيلة بمهمة قتل الابن الأكبر حين لا تظهرُ عليه أي بوادر لليونة في متابعة المتاجرة بالآثار؛ إذ تتوقّف عليها حياةُ أبناء القبيلة.

الابنُ الأصغر "ونيس" لا يطيقُ السرّ الذي بثّه إياه العم، فيعيشُ شبه هائمٍ بين الآثار والأوابد، تتملّكه نزوعُ التقرّب أكثر إلى هياكل وتماثيل قضى بينها طفولتَه وشبابَه دون أن يشعرَ بما قد شعره.

لا يسكنُ هديرُ الرياح في السفح الموحش، رجالٌ بأرديةٍ سوداء ونسوةٌ يكرّرنَ زيارة المقابر ذات الشواهد الأحادية العالية.

ثمّة عناية فائقة بالتصوير والمؤثّرات الصوتيّة، فكأنّ المصوّر يستمتعُ وهو يتنقّلُ بالكاميرا ما بين الوجوه والبراري والأوابد الأثريّة، والمخرج لا يني يستبدُّ به الهوسُ الفرعوني ومعجزةُ الهرم: "جعلتَ الأحجارَ تبدو حيّةً أمامي" يقولُ ونيس للشاب الغريب القادم من الوادي حين حدّثه الشابُّ كلاماً جديداً عليه عن كنه الحجر الأثري. ذلك الشابُّ بعدئذٍ تعرّض لضربٍ مبرّحٍ من مجموعة ملثّمين طوّقوه في سبيله.

يصلُ الأفنديّة "مندوبو دائرة الآثار" على حين غرّة إلى الجبل متوقّعين وصول التاجر المعني بشراء آثار قبيلة الحربيّات، فيُستثارُ ونيس راغباً في لقائهم، بينما يكلّفه عمُّه بإيصال القلادة إلى التاجر "أيّوب" فيرفض ونيس، ثمّ يقبل على مضض، ولكنّه عند الالتقاء بالتاجر يدخلُ معه في خصومة ويرفض أن يبيعه ويطالبه بالرجوع من حيث أتى، فيأمر التاجرُ معاونيه أن يستخلصوا القطعة الأثرية منه قسراً، فيفعلون، ويتعرّضون لونيس بضربٍ يفقده وعيه مؤقتاً.

تظهر "نادية لطفي" كإحدى غانيتين يستعملهما التاجرُ الأصغر "مراد" الذي يؤدي دورَه "محمد نبيه"، يراها ونيس من بعيد مع مراد الذي يعرض عليه التجارة معه عوضاً عن أيوب، ويوحي إليه بإمكانية التواصل مع الفتاة، لكنّ ونيس يقف مذهولاً أو هو لم يخرج من ذهوله طوال أحداث الفيلم. ويرفض التعامل مع مراد، حين يصدفُ أن يلتقي الفتاة بين الآثار تتملّصُ الفتاةُ، فيلاحقها في الدهاليز والممرّات والمتاهات في لقطات متقنة دون أن ينالها، وربّما لم يكن في نيته أن ينالَها، لأنّ ملامحه كانت تفصحُ عن فضول، لا عن رغبة.

يلتقي ونيس برئيس بعثة دائرة الآثار، ويخبره على مكان وجود مدافن الأسرة الحادية والعشرين، اعتماداً على كتيبة حرس الجبل يقومون سراً باستخراج ٤٠ تابوتاً لمومياوات، وينقلونها فجراً إلى السفينة الراسية في الماء، من ثمّ إلى القاهرة. يشعرُ أبناءُ القبيلة بنقل التوابيت التي يعدّونها ثروتهم، وما بين تردُّدٍ في مداهمة قافلة الحرس وعدمها تنفّذُ القافلةُ مهمّتها. عندما يتحدّث ونيس عن كون الحجارة (الآثار) رفاق طفولته، فكأنّ بشادي عبد السلام ينطقُ عن طفولته وشبابه وكهولته هو.

بطل من واقع الثورة السورية

هاديا المنصور

"لا تخرج في هذه المعركة يا حسام فجرحك لايزال حديثا .كيف ستقاتل وقد أصبحت برجل واحدة! سيكون صعبا عليك القتال. يكفيني ما أصاب قلبي من حزن وأسى عليك لا أريد أن تجدد أحزاني وآلامي". لا تقلقي يا أمي. لن يصيبني الا ما كتبه الله لي. لن أتخلى عن الجهاد مع أنني أصبحت برجل واحدة. سأتابع الطريق مع رفاقي فدماء الشهداء يناديني وسوف ألبي النداء "هذا كان الحديث الذي دار بين حسام وأمه إثر استعداده لخوض معركة تحرير ادلب في ٢٠١٥/٤/١٥.

حسام المحمود (٣٥عاما) من قرية معرشمارين الواقعة شرقي مدينة معرة النعمان من قرى ريف ادلب الشرقي. تخرج من جامعة حلب عام ٢٠٠٤حاصلا على شهادة الحقوق. التحق بالخدمة الالزامية وتم تدريبه على الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدرعات ومدافع.

يقول حسام "أحببت هذا الاختصاص فتطوعت بعد انهاء الخدمة في صفوف الجيش العربي السوري. وتخرجت من الدورة العسكرية برتبة ضابط .واستلمت عملي في دمشق بكل فخر .وأصبحت مدربا للجنود على استخدام الأسلحة الثقيلة .قسم الدبابات "ويضيف حسام أنه وعند اشتعال الثورة وعندما رأى من وحشية هذا النظام ما رأى .أيقن حسام أن المستغلون في النظام قد سرقوا لقمة عيش الجماهير البائسة وعندما نهض الشعب للمطالبة بها فاذا بهذا النظام يعتبر عملهم هذا اجراما وتخريبا .لذلك قرر حسام الانشقاق منذ البداية والعودة الى قريته ليشارك أهله وأبناء وطنه في ثورة الصمود واستعادة الحقوق. شارك حسام في معارك تحرير عدة مناطق ومنها تحرير معرة النعمان في ٢٠١٢/١٢/١٧ومدينة خان شيخون كما وتصدى مع رفاقه للرتل العسكري التابع للجيش الأسدي في مدينة مورك. وهو على متن دبابته التي طاعت له. فكانت تخرج القذائف من فوهة الدبابة لتسقط في قلب الهدف. وكأنها أصبحت جزءا من جسده يتحكم بها كيفما يشاء على حد تعبيره.

يتابع حسام قصته الثورية قائلاً: "ودعت أهلي وزوجتي وانطلقت للجهاد بتاريخ ٢٠١٣/٣/٩. وكانت زوجتي زهور في هذه الأثناء قدحان وقت ولادتها لطفلنا الأول. وتم اسعافها الى مشفى مدينة سراقب. ولكن الأيدي الغاشمة سرقت فرحة الأسرة بالمولود الجديد حيث جاءت مروحية تابعة للنظام وأسقطت برميلين متفجرين فوق المشفى واستشهدت زهور قبل أن تلد متأثرة بجراحها واستشهد طفلنا قبل أن يلج الحياة أو يعرف لها طعما" ويؤكد حسام أنه في ذلك اليوم عاد من معركته منتصرا ولكنه فوجئ برفاة زوجته وابنه الذي كان يتمنى رؤيته وينتظر قدومه بفارغ الصبر ليضمه الى صدره .لكنه وقف مذهولا أمام مصابه الجلل ورغم ذلك حمد الله على كل حال .وتحول حزنه بعد عدة أيام الى قوة وشجاعة وعزم على المضي في مشواره الثوري مما أذهل جميع رفاقه. وأردف حسام قائلاً عن شهداء الثورة: "أصبح دماء شهدائنا الأمل الذي يرسم لنا الحاضر والمستقبل وأصبحت رفاتهم النجوم الزاهرة المضيئة في ظلام الليل التي تهدي من أضل السبيل. أنهم الأبطال الذين جعلوا أجسادهم معبرا لمسيرة التحرير والنضال وكانوا كشجرة السنديان التي أعجزت الحطاب فارتد عنها بعد أن تثلمت جميع أدواته."

رضوان السليمان (٣٨عاما) صديق حسام وأحد أفراد مجموعته يقول واصفا شجاعة حسام: "يتصف حسام بالجرأة حيث كان يقتحم الحواجز الأسدية دون خوف أو وجل ويمطر الأعداء بوابل من القذائف والرصاص مما يؤدي الى ارباك الأعداء ويسهل اقتحامهم والسيطرة على حواجزهم "ويؤكد السليمان أن حسام الرامي الأول في المنطقة كلها ولا يمكن الاستغناء عنه كما لا يمكن لأحد من رفاقه أن يسد مكانه.

والد حسام (٥٥عاما) يعمل موظفا في شركة الكهرباء في معرة النعمان يقول عن ولده حسام: "لقد انضم حسام الى الثورة منذ انشقاقه. وكان يخرج في المظاهرات السلمية وعندما قرر الثوار حمل السلاح واستخدام القوة لتحقيق مطالبهم والرد على ممارسات النظام ضدهم كان حسام من الأوائل في حمله. رفض حسام جميع العروض المطروحة عليه ليكون قائدا على الكتائب بل فضل أن يكون مقاتلا عاديا" وعن حادثة قطع ساق حسام يقول والده أنه وأثناء معركة تحرير وادي الضيف في 14/12/2014خرج حسام من بيته متفائلا كعادته. جريئا قوي القلب ومتوقد الذاكرة. وقام بتثبيت مدافعه بين أشجار الزيتون على بعد /٢/كم من معسكر وادي الضيف. وبدأت المعركة وغزت طائرات النظام السماء وسقط أحد صواريخها في مكان تعسكر ولده حسام الذي رأى وبحسب حسام كيف طارت رجله في الهواء مع ألسنة النار والدخان ودخلت احدى الشظايا في عينه مما أفقده البصر بها كما واستشهد عددا من رفاقه وتم اسعاف المصابين.

واكمالا لقصة حسام يقول أبو شهاب قائد لواء الفاتحين (٤٥عاما): "خرج البطل من المشفى برجل واحدة وعين واحدة وكان يستخدم عكازا يتوكأ عليه أثناء المشي ولكن حسام أقسم أن يتابع النضال والكفاح حتى اخر قطرة من دمه. إنه بطل صنديد يرفض الاستسلام والاذعان لخصومه. سينهض شامخا كالقائد المنصر."

يختم حسام حديثه قائلا: "ان الضعيف بالضعيف يصبح قويا. سنجمع قوتنا المتفرقة لنصبح قوة كالريح العاتية. سنتابع الثورة اللاهبة في سوريا وسنحطم النظام الرجعي الظالم. لم ولن نعود الى حياة العبودية والاستغلال لأن الحياة لنا سنعيشها كما نشاء ونتابع مسيرتها بحرية وكرامة. سأسعى لتضميد جرحي كلما نزف ليس رغبة بالشفاء بل طمعا بالعودة ثانية الى أرض المعركة."